الأمم المتحدة
S/2014/351
مجلس الأمن
Distr.: General
16 May 2014
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

يسرني أن أحيل طيه التقييمين اللذين أعدهما رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر المرفق الأول) ومدعيها العام (انظر المرفق الثاني)، عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

وأرجو ممتنا تعميم هذين التقييمين على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) تيودور ميرون
رئيس المحكمة

290514 290514 14-53526 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق الأول

[الأصل بالإنكليزية والفرنسية]

التقييم والتقرير اللذان أعدهما القاضي تيودور ميرون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمقدمان إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤) واللذان يشملان الفترة من ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز ٥

ألف – الإجراءات الابتدائية ٦

باء – إجراءات الاستئناف ٧

جيم – قرارات السماح بالاطلاع على معلومات سرية ٩

ثالثا – إحالة القضايا ٩

رابعا – التوعية ١٠

خامسا – المحني عليهم والشهود ١٢

سادساً – تعاون الدول مع المحكمة ١٣

سابعاً – الدعم القضائي والأنشطة الإدارية ١٣

ألف – تقديم الدعم للأنشطة القضائية الرئيسية ١٣

باء – تقليص حجم المحكمة ١٣

جيم – ميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ ..... ١٤

ثامناً – الدعم المقدم إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الدوليتين ١٤

ألف – لمحة عامة عن الأنشطة ذات الصلة بالآلية ١٤
باء – نقل المهام من المحكمة إلى الآلية ١٤
جيم – الإطار التنظيمي للآلية ١٥
دال – أماكن العمل والاتفاق مع الدولة المضيفة ١٥
هاء – نظام أمن المعلومات الخاص بسجلات المحكمة والآلية والاطلاع عليها ١٥
واو – إعداد سجلات رقمية لنقلها إلى الآلية ١٦
زاي – الدعم الإداري المقدم إلى الآلية ١٦
تاسعا – إرث المحكمة وبناء القدرات ١٧
عاشرا – خاتمة ١٨

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بأحكام القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤) الذي اتخذه مجلس الأمن في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤، وطلب في الفقرة ٦ منه إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن تقدم إلى المجلس، في موعد غايته ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤ وكل ستة أشهر بعد ذلك، تقييمات يُعدها رئيس المحكمة ومدعيها العام تحدد بالتفصيل التقدم المحرز نحو تحقيق استراتيجية الإنجاز للمحكمة، وتوضح التدابير التي اتخذت لتنفيذ استراتيجية الإنجاز والتدابير التي لا يزال يتعين اتخاذها، بما في ذلك إحالة القضايا المتهم فيها مسؤولون من الرتب المتوسطة والدنيا إلى الهيئات القضائية الوطنية المختصة[(١)].

٢ - ويتضمن هذا التقرير أيضا موجزا للتدابير التي تتخذها المحكمة لكفالة الانتقال السلس إلى العمل بالآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

أولا - مقدمة

٣ - واصلت المحكمة إحراز تقدم في إتمام عملها، حيث أصدرت حكمَي استئناف. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت أربع محاكمات، تشمل أربعة أشخاص وخمس دعاوى استئناف تشمل ١٦ شخصا، لا تزال قيد النظر. وإضافة إلى ذلك أصدر قضاة دائرة الاستئناف حكمَي استئناف ناجمين عن محاكمتين اضطلعت بهما المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

٤ - وبإلقاء القبض على راتكو ملاديتش وغوران هاجيتش في عام ٢٠١١، لم يبق أي هارب مطلوب للمحاكمة أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد أكملت المحكمة حتى الآن إجراءاتها بحق ١٤١ شخصا من أصل ١٦١ شخصا كانت قد أصدرت لوائح اتهام بحقهم.

---

(١) ينبغي أن يُقرأ هذا التقرير بالاقتران مع التقارير الـ ٢٠ السابقة التي قُدمت عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، وهي: S/2004/420 المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤؛ و S/2004/897 المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛ و S/2005/343 المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥؛ و S/2005/781 المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛ و S/2006/353 المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦؛ و S/2006/898 المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛ و S/2007/283 المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧؛ و S/2007/663 المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧؛ و S/2008/326 المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨؛ و S/2008/729 المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨؛ و S/2009/252 المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩؛ و S/2009/589 المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛ و S/2010/270 المؤرخ ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠؛ و S/2010/588 المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠؛ و S/2011/316 المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠١١؛ و S/2011/716 المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛ و S/2012/354 المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢؛ و S/2012/847 المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢؛ و S/2013/308 المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣؛ و S/2013/678 المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وما لم يُذكر خلاف ذلك، يضم هذا التقرير معلومات دقيقة حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤.

٥ - وتبرهن الأحكام التي صدرت خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير على التقدم الذي أحرزته المحكمة في إنجاز ولايتها. وإضافة إلى ذلك، انتخبت الجمعية العامة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ كوفي كوميليو أ. أفاندي قاضيا في المحكمة، لتعود المحكمة إلى قوامها الكامل من القضاة، الأمر الذي يساعد الجهود المبذولة من أجل إنجاز القضايا المتبقية على وجه السرعة.

٦ - وتواصل المحكمة بذل كل جهد ممكن من أجل التقيد بالمواعيد النهائية لاستراتيجية الإنجاز، ولم تتغير التواريخ المتوقعة لصدور أحكام المحكمة في جميع الدعاوى تقريبا. ومثلما ذُكر آنفا، فإن بعض المحاكمات ودعاوى الاستئناف لن تُنجز بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بسبب عوامل متنوعة منها تأخر القبض على بعض الأفراد ومسائل متعلقة بدعاوى بعينها. ومع ذلك، فإن تركيز قضاة المحكمة وموظفيها منصبٌ على إتمام الإجراءات القضائية المتبقية في أسرع وقت ممكن، مع التقيد بجميع الضمانات الإجرائية المناسبة.

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت المحكمة مبادرات متنوعة تهدف إلى تقديم المساعدة والدعم للضحايا، واضطلعت بعدد من المشاريع المتعلقة بإرث المحكمة وبناء القدرات. وواصل برنامج التوعية جهوده لزيادة تقريب عمل المحكمة من المجتمعات المحلية في يوغوسلافيا السابقة. وعملت المحكمة أيضا دون كلل لكفالة عملية انتقال سلسة إلى الآلية.

ثانيا - التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز

٨ - لا تزال المحكمة ملتزمة بإنجاز أعمالها على وجه السرعة، مع ضمان سير المحاكمات وإجراءات الاستئناف الخاصة بها على نحو يتقيد بالمبادئ الأساسية لمراعاة أصول المحاكمات والعدالة. وتواصل المحكمة تنفيذ الإجراءات التي نجحت في تسريع وتيرة عملها. وتشمل هذه التدابير التخطيط لبرامج تدريب إضافية للمكلفين بالصياغة القانونية في الدوائر؛ وتعيين موظفين لديهم قدرة إضافية على المساعدة على أساس غير متفرغ في الدعاوى القضائية التي يُحتمل تأجيلها؛ والإدارة النشطة لعملية الترجمة التحريرية للأحكام وتخصيص موارد إضافية للترجمات الرئيسية؛ والاحتفاظ بقوائم من المرشحين المؤهلين لضمان إمكانية الاستعاضة عن الموظفين المغادرين على وجه السرعة. وإضافة إلى ذلك، يقوم الفريق العامل المعني بالجدول الزمني للمحاكمات الابتدائية وإجراءات الاستئناف التابع للمحكمة، الذي يترأسه نائب رئيس المحكمة، بالرصد الدقيق للتقدم المحرز في المحاكمات وإجراءات الاستئناف، ويتعرف على العقبات التي يمكن أن تؤخر الإجراءات القضائية، ويتيح تبادل أفضل الممارسات.

٩ - ومن أجل تقديم استعراض أكثر شمولا للتقدم الذي حققته المحكمة في إنجاز عملها، ترد أدناه موجزات للقضايا المعروضة على المحكمة حاليا.

ألف - الإجراءات الابتدائية

١٠ - في قضية المدعي العام ضد غوران هاجيتش، وُجِّهت إلى المتهم ١٤ تهمة تتعلق بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها. وينتظر أن يصدر الحكم الابتدائي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، مثلما كان متوقعا سابقا.

١١ - وفي قضية المدعي العام ضد رادوفان كاراجيتش، وُجِّهت إلى المتهم ١١ تهمة بارتكاب الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات قوانين الحرب أو أعرافها. ولا يزال ينتظر صدور الحكم الابتدائي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، مثلما كان متوقعا سابقا.

١٢ - وفي قضية المدعي العام ضد راتكو ملاديتش، وُجِّهت إلى المتهم ١١ تهمة بارتكاب الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات قوانين الحرب أو أعرافها. واختتم الادعاء مرافعاته في شباط/فبراير ٢٠١٤، ومن المزمع بدء مرافعات الدفاع في أيار/مايو ٢٠١٤. ولا تزال الدائرة تنتظر طلبات الدفاع بشأن عدد الساعات المطلوبة لعرض قضية. ومع أخذ هذا التحفظ في الاعتبار، لا يزال ينتظر صدور الحكم الابتدائي في تموز/يوليه ٢٠١٦، مثلما كان متوقعا سابقا.

١٣ - وفي قضية المدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي، صدر أمر بتحديد المواعيد يقضي بصدور الحكم الابتدائي في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ولكن أمر تحديد الموعد ألغي في وقت لاحق بسبب تقدم السيد شيشيلي بطلب لتنحية القاضي فريدريك هارهوف. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر فريق شُكل للنظر في وجاهة هذا الطلب قرارا نهائيا بتأييد طلب السيد شيشيلي. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر عُين القاضي ماندايي نيانغ ليحل محل القاضي هارهوف. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قررت الدائرة الابتدائية المنشأة حديثا بالإجماع استمرار المحاكمة، بالرغم من حلول القاضي نيانغ محل القاضي هارهوف. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، طعن السيد شيشيلي في هذا القرار، وتنظر دائرة الاستئناف حاليا في الطعن. وتأمل هيئة قضاة الدائرة الابتدائية أن تكون في وضع يمكِّنها من اتخاذ قرار بشأن الخطوات المقبلة من هذه القضية في الوقت المناسب.

١٤ - ومثلما ورد أعلاه في موجز المحاكمات الجارية، لن تتمكن المحكمة من إتمام الإجراءات الابتدائية المتعلقة بالسيد كاراجيتش والسيد ملاديتش والسيد هاجيتش بحلول

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وهو الموعد النهائي للانتهاء من المحاكمات الذي حدده مجلس الأمن في قراره ١٩٦٦ (٢٠١٠). فالتأخر في القبض على الأشخاص الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام في هذه القضايا الثلاث، جعل الوفاء بالأطر الزمنية المطلوبة من قبل مجلس الأمن مستحيلا.

باء - إجراءات الاستئناف

١٥ - صدر حكم الاستئناف في قضية المدعي العام ضد فلاستيمير جورجيفيتش في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وأكدت دائرة الاستئناف أغلب إدانات السيد جورجيفيتش، بينما قبلت بعض أسباب الطعن التي أثارها السيد جورجيفيتش، وسببا واحدا للطعن أثاره الادعاء؛ وفيما يتعلق بذلك السبب، أدرجت دائرة الاستئناف إدانة جديدة بارتكاب الاضطهاد (الاعتداء الجنسي). وخففت الدائرة الحكم الصادر ضد السيد جورجيفيتش من السجن لمدة ٢٧ سنة إلى ١٨ سنة.

١٦ - وصدر حكم الاستئناف في قضية المدعي العام ضد نيكولا شاينوفيتش وآخرين في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وأكدت دائرة الاستئناف أغلب إدانات المتهمين، بينما قبلت بعض أسباب الطعن التي أثارها الدفاع في قضية الاستئناف. وخففت الدائرة الحكم الصادر ضد السيد شاينوفيتش من السجن لمدة ٢٢ سنة إلى ١٨ سنة؛ وأكدت الحكم الصادر ضد السيد نيبويشا بافكوفيتش بالسجن لمدة ٢٢ سنة؛ وخففت الحكم الصادر ضد فلاديمير لازاريفيتش من السجن لمدة ١٥ سنة إلى ١٤ سنة؛ وخففت الحكم الصادر ضد سريتن لوكيتش من السجن لمدة ٢٢ سنة إلى ٢٠ سنة.

١٧ - وفي قضية المدعي العام ضد فويادين بوبوفيتش وآخرين، لم يتغير الإطار الزمني المتوقع لصدور حكم الاستئناف. ويتوقع صدوره في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وعُقدت جلسة استئناف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وازداد عدد طلبات تقديم أدلة إضافية متعلقة بالاستئناف من ٦ طلبات إلى ١٢ طلبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، منها ٧ طلبات لا تزال تنتظر اتخاذ قرار بشأنها.

١٨ - وفي قضية المدعي العام ضد ف. يادرانكو برليتش وآخرين، قدم شخصان من المدانين والادعاء العام إخطارات بالاستئناف، في حين حصل المدانون الأربعة الآخرون على تمديد زمني لتقديم هذه الإخطارات. ويتوقع صدور حكم الاستئناف في حزيران/يونيه ٢٠١٧. ويستند هذا التوقع إلى تحليل أولي للحكم الابتدائي وإلى إخطارات الاستئناف ومقارنات أجريت بين هذه القضية وقضايا أخرى مشابهة من حيث الحجم. وبوجه خاص،

لما كان عدد من أفرقة الدفاع لا يعمل باللغة الفرنسية، لا يمكن إنجاز الإحاطة حتى تتم الترجمة التحريرية للحكم الابتدائي الذي يقع في ٥٠٠ ٢ صفحة من الفرنسية إلى الإنكليزية. ويتوقع الانتهاء من هذه الترجمة في حزيران/يونيه ٢٠١٤، في حين يتوقع أن تكتمل الإحاطة للاستئناف بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وقد يعدَّل الموعد المتوقع لصدور حكم الاستئناف بعد تقديم الإخطارات المتبقية بالاستئناف والقيام بتحليلها.

١٩ - وفي قضية المدعي العام ضد يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، لم يتغير الإطار الزمني المتوقع لحكم الاستئناف، ويُتوقع صدور حكم الاستئناف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٢٠ - وفي قضية المدعي العام ضد ميتشو ستانيشيتش وستويان جوبليانين، تم تعديل الإطار الزمني المتوقع لإصدار حكم الاستئناف، ويُتوقع الآن صدور حكم الاستئناف في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥، أي بعد سبعة أشهر مما كان متوقعا في السابق.

٢١ - ويعزى تأخر صدور حكم الاستئناف إلى تقديم عدد كبير من الالتماسات السابقة للاستئناف البالغة التعقيد، المتعلقة بدور القاضي فريدريك هارهوف، الذي شارك في هيئة القضاة في هذه القضية. وقبلت هيئة الاستئناف بعض هذه الالتماسات، ووافقت على طلب مستأنفي الدفاع توسيع نطاق إخطارات الاستئناف؛ ولذلك تدعو الحاجة إلى إحاطات إضافية.

٢٢ - ويتخذ القضاة وفريق الدعم القانوني مجموعة من التدابير للإسراع في إعداد حكم الاستئناف. وتشمل هذه التدابير إضافة المزيد من الموظفين إلى فريق الدعم القانوني وتنسيق عمل الفريق المتعلق بأسباب الطعن ذات الصلة، بغرض كفالة الاتساق المبكر بين مختلف أقسام حكم الاستئناف.

٢٣ - وفي قضية المدعي العام ضد زدرافكو توليمير، لم يتغير الإطار الزمني المتوقع لإصدار حكم الاستئناف، ويُتوقع صدور حكم الاستئناف في آذار/مارس ٢٠١٥.

٢٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت دائرة الاستئناف في المحكمة حكمين في قضية غريغوار نداهيمانا ضد المدعي العام وبشأن ثلاثة من مستأنفي الدفاع في قضية أوغستين ندينديليمانا وآخرين ضد المدعي العام. ونظرت دائرة الاستئناف أيضا في ثلاث دعاوى استئناف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، هي: إدوار كاريميرا وماتيو نغيرومباتسي ضد المدعي العام؛ وكاليكست نزابونيمانا ضد المدعي العام؛ وإلديفونس نيزييمانا ضد المدعي العام.

٢٥ - وعلى الرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها المحكمة، من المتوقع حاليا على النحو الوارد في تقريري المحكمة المقدمين إلى مجلس الأمن في أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أن تواجه المحكمة صعوبة في الانتهاء من إجراءات الاستئناف في قضايا برليتش وآخرين، وستانيشيتش وجوبليانين، وتوليمير، بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وهو الموعد الذي طلبه مجلس الأمن في قراره ١٩٦٦ (٢٠١٠). ومن المتوقع الانتهاء من إجراءات الاستئناف في قضية توليمير بحلول آذار/مارس، وفي قضية ستانيشيتش وجوبليانين بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وفي قضية برليتش وآخرين، أُودع إخطاران بالاستئناف قبل ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وعملا بقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠)، تظل للمحكمة الولاية القضائية على هذا الاستئناف، وليس من المتوقع أن يصدر حكم الاستئناف إلا في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وفي هذه الظروف، يبدو أن دائرة الاستئناف في المحكمة ستستمر في العمل بالتزامن مع دائرة الاستئناف التابعة للآلية بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وسترفع دعاوى الاستئناف، إن وجدت، في قضايا هاجيتش وكاراجيتش وملاديتش وشيشيلي، بعد ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، وبالتالي ستدخل ضمن اختصاص الآلية عملا بالقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠).

جيم - قرارات السماح بالاطلاع على معلومات سرية

٢٦ - أصدرت هيئة المحكمة المشكلة للبتّ في طلبات الاطلاع على معلومات سرية لاستخدامها في إجراءات المحاكم الوطنية بموجب المواد ٧٥ (زاي) و ٧٥ (حاء) و ٧٥ - مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات ثلاثة قرارات خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، قُدمت المساعدة القضائية للمرة الثانية عملا بالمادة ٧٥ - مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، حيث استجوب مدعون عامون من هيئة قضائية وطنية شخصا بموجب سلطة المحكمة في مقرها.

ثالثاً - إحالة القضايا

٢٧ - أحالت المحكمة إلى الهيئات القضائية الوطنية، خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧، ما مجموعه ثماني قضايا، تشمل ١٣ متهما من الرتب المتوسطة أو الدنيا، وذلك وفقا لقراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وأدى ذلك إلى تخفيض عبء عمل المحكمة الإجمالي، مما أتاح عرض قضايا القادة ذوي الرتب الأعلى على المحاكم في وقت أقرب مما كان ممكنا بخلاف ذلك. وأدت إحالة هذه القضايا إلى الهيئات القضائية الوطنية أيضا إلى زيادة العمل مع أجهزة القضاء الوطنية في يوغوسلافيا السابقة، وساعدت في

بناء قدرات تلك الهيئات على مقاضاة مرتكبي انتهاكات القانون الإنساني الدولي، وبالتالي تعزيز سيادة القانون في هذه الدول الجديدة.

٢٨ - واتخذت قرارات إحالة القضايا هيئة للإحالة شُكلت خصيصا لهذا الغرض، وقوبلت قرارات الإحالة في بعض الحالات بطعون. ونتيجة لذلك أحيل عشرة متهمين إلى البوسنة والهرسك، واثنان إلى كرواتيا، وواحد إلى صربيا. ورُفضت طلبات إحالة أربعة متهمين نظراً لمستوى مسؤوليتهم وجسامة الجرائم التي اتُّهموا بارتكابها. ولم يعد أمام المحكمة أي قضية تنطبق عليها شروط الإحالة وفقا لمعايير الأقدمية في الرتب التي حددها مجلس الأمن.

٢٩ - وفيما يتعلق بالأشخاص البالغ عددهم ١٣ شخصا الذين أُحيلوا إلى هيئات قضائية وطنية، انتهت الإجراءات القضائية ضد ١٢ منهم. وقرر القضاء الصربي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ أن الحالة الصحية للشخص الأخير، وهو فلاديمير كوفاتشيفيتش، لا تسمح بمثوله للمحاكمة.

رابعا - التوعية

٣٠ - استمر العمل في إطار برنامج التوعية مع مجموعة واسعة من الشركاء بغية تقديم معلومات وقائعية عن عمل المحكمة لطوائف يوغوسلافيا السابقة. وصُممت الأنشطة ونُفذت بهدف تحقيق استدامتها بعد فترة وجود المحكمة، من خلال التعاون مع الشركاء المحليين. وكفل المكتب الإعلامي للمحكمة حصول الصحفيين على معلومات دقيقة ومستكملة عن الأنشطة القضائية وعلى مواد سمعية - بصرية للاستعانة بها في تقاريرهم.

٣١ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أنجز برنامج التوعية إنتاج الفيلم الثالث ضمن سلسلة من الأفلام الوثائقية الطويلة. وهذا الفيلم الوثائقي - وعنوانه ''العدالة بأعين الشهود'' - يؤكد الدور الهام الذي يؤديه الشهود في عمل المحكمة، من خلال سرد قصص ضحايا النزاعات في يوغوسلافيا السابقة الذين جاؤوا للإدلاء بشهاداتهم أمام المحكمة. وعُرض الفيلم الوثائقي في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا، وفي لاهاي، وجذب اهتماما إعلاميا كبيرا.

٣٢ - وفي آذار/مارس ٢٠١٤، بدأ برنامج التوعية المرحلة الثالثة من مشروعه للتواصل مع الشباب، الذي يتلقى دعما ماليا من حكومة فنلندا. وفي إطار هذا المشروع يجري إلقاء المحاضرات والعروض الإيضاحية في المدارس الثانوية والجامعات في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة، بما يوفر المعلومات الوقائعية المتعلقة بولاية المحكمة وعملها وإنجازاتها والتحديات التي تواجهها.

٣٣ - وواصل المكتبان الميدانيان للمحكمة في بلغراد وسراييفو أنشطة الاتصال والتوعية، كل في بلده. وشملت هذه الأنشطة تنظيم عشرات من مناسبات التوعية أو المشاركة فيها. وإضافة إلى ذلك، رحبت المحكمة في لاهاي بآلاف من الزوار من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك بلدان يوغوسلافيا السابقة.

٣٤ - وزادت المحكمة من حضورها في المنابر الخاصة بها في وسائط التواصل الاجتماعي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأتى حوالي ٣٠ في المائة من الزيارات إلى مواقعها في المتوسط من يوغوسلافيا السابقة. وقاعدة المستعملين لهذه المنابر آخذة في الازدياد باطراد، حيث اكتسب كل من منبريها على موقعي تويتر وفيسبوك في المتوسط ١٠٠ متابع جديد كل شهر، وشوهدت مقاطع الفيديو على يوتيوب ما بين ٣٠ ٠٠٠ و ٤٠ ٠٠٠ مرة في الشهر تقريبا.

٣٥ - ولا يزال الموقع الشبكي للمحكمة يشكل أداة رئيسية في الحفاظ على الواجهة الخارجية للمؤسسة والتأكيد على ما حققته من إنجازات وما تواجهه من تحديات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ عدد الصفحات التي اطلع عليها الجمهور من جميع مناطق العالم في الموقع أكثر من ١,١ مليون صفحة، وتم ٢٠ في المائة من المطالعات انطلاقا من يوغوسلافيا السابقة. ويجري العمل عن طريق مشروع المواقع الشبكية القديمة من أجل تأمين مستقبل الموقع الشبكي على الأجل الطويل.

٣٦ - ولا يزال برنامج التوعية يواجه تحديات في التمويل. وقدم البرنامج طلبا للحصول على تمويل إضافي من الاتحاد الأوروبي؛ غير أن تلك الأموال لن تكفي لضمان استمرار البرنامج بالكامل إلا إلى منتصف عام ٢٠١٥. وبعد انتهاء دورة التمويل المقبلة لن يواصل الاتحاد الأوروبي تقديم الأموال للبرنامج. وتعكس هذه التحديات في التمويل صعوبة الحفاظ على استقرار تخطيط البرامج عندما يتعين جمع الأموال بصورة مستقلة لتغطية تكاليف الموظفين وجميع أنشطة التوعية، بمعزل عن التمويل العام للمحكمة. وسيواصل برنامج التوعية التابع للمحكمة جهوده في مجال جمع الأموال، مع التأكيد على أهمية قرار الجمعية العامة ٢٥٣/٦٥ (٢٠١١)، الذي شجعت فيه الجمعية الأمين العام على مواصلة استكشاف التدابير الكفيلة بجمع التبرعات لأنشطة التوعية. وتهيب المحكمة بالدول والجهات المانحة الأخرى دعم أنشطة التوعية.

خامسا – المجني عليهم والشهود

٣٧ – خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، قدم قسم المجني عليهم والشهود المساعدة لمثول الشهود ما يقرب من ١١٠ مرة أمام المحكمة، بما في ذلك تقديم الدعم اللوجستي والنفسي – الاجتماعي الواسعي النطاق قبل إدلائهم بشهادتهم في لاهاي وفي أماكن أخرى وأثناءه وبعده، مع تلبية الاحتياجات المتنوعة ذات الصلة بالسن والحالة الصحية والرعاية النفسية – الاجتماعية والسلامة الجسدية. وفي الوقت الذي تعمل فيه المحكمة على إنجاز أنشطتها، فهي ما زالت تواجه أيضا تحديات تتعلق بتغيير أماكن إقامة الشهود.

٣٨ – وخلال الأشهر الأخيرة من محاكمة كاراجيتش، تحملت الخدمات التشغيلية وخدمات الدعم التي تقدمها قسم المجني عليهم والشهود أعباء ثقيلة بسبب ارتفاع عدد شهود الدفاع الذين يأتون أسبوعيا. وبالإضافة إلى ذلك أدى ازدياد عدد المحتجزين الذين يستدعون للإدلاء بشهاداتهم أمام المحكمة إلى ضرورة التنسيق القانوني واللوجستي على نطاق واسع مع السلطات المحلية والدول القائمة بتنفيذ الأحكام.

٣٩ – وتكثفت مشاورات القسم مع الشهود استجابة للطلبات المقدمة من أجل إلغاء أو تغيير أو زيادة تدابير حماية الشهود بسبب الزيادة في عدد الطلبات وعدد الشهود المشمولين بكل طلب. وبالإضافة إلى ذلك، اضطر القسم إلى الاتصال ببعض الشهود أكثر من مرة في فترة زمنية قصيرة نسبيا بسبب الطلبات في مختلف القضايا المعروضة أمام المحاكم الوطنية أو في مختلف مراحل الدعوى. ومع مرور الوقت أصبح تحديد أماكن بعض الشهود والتحقق من هويتهم يطرح تحديات جديدة.

٤٠ – وسعيا لزيادة الكفاءة وضمان دقة واكتمال سجلات الشهود، أتاح القسم للمكتب الميداني في سراييفو وفرع لاهاي الاشتراك في استخدام قاعدة بيانات المجني عليهم والشهود التابعة للمحكمة. وكانت هذه المبادرة بمثابة دراسة تجريبية فيما يخص مواصلة تطوير الاستخدام المشترك لقواعد بيانات القسم بين فرعي الآلية في لاهاي وأروشا.

٤١ – ونظرا للإغلاق الوشيك للمحكمة، أطلق القسم وجامعة شمال تكساس مبادرة مشتركة لدراسة الأثر الطويل الأجل على الشهود من جراء استدعائهم للإدلاء بشهاداتهم عن الجرائم التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى القسم نحو ٦٠ مقابلة مع الشهود وجها لوجه في منطقة يوغوسلافيا السابقة، وقد تمكنت من الحصول على تمويل خارجي جزئي لأنشطة المشروع المتبقية.

٤٢ - واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بدأ موظفو حماية المجني عليهم والشهود في الآلية الاضطلاع بأدوار مزدوجة تتمثل في توفير الحماية للشهود في المحاكمات الجارية أمام المحكمة، بالإضافة إلى الشهود في الدعاوى التي انتهت المحكمة منها. ولا يزال تغيير أماكن إقامة الشهود يشكل التحدي الرئيسي.

سادساً - تعاون الدول مع المحكمة

٤٣ - لم يبق أي هارب مطلوب للمحكمة. ويعود الفضل في هذا الإنجاز التاريخي إلى نجاح الجهود التي بذلها كل من الدول والمدعي العام لتحديد مكان الهاربين ونقلهم إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لمقاضاتهم.

سابعاً - الدعم القضائي والأنشطة الإدارية

ألف - تقديم الدعم للأنشطة القضائية الرئيسية

٤٤ - تمثلت الأولوية الرئيسية لقلم المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تقديم الدعم الكامل للأنشطة القضائية الجارية للمحكمة، ومن ثم مساعدتها على تحقيق أهداف استراتيجيتها المتعلقة بإتمام ولايتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام قلم المحكمة بتجهيز ونشر ما يزيد على ٦٠٠ ١ من الملفات الداخلية والخارجية، وترجمة ما يزيد على ٠٠٠ ٢١ صفحة وتوفير ما يزيد عن ٨٠٠ يوم من أيام عمل مترجمي المؤتمرات الشفويين.

باء - تقليص حجم المحكمة

٤٥ - تواصل المحكمة تنفيذ عملية تقليص حجمها المخطط لها. فخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، تتوقع المحكمة تقليص قوام وظائفها بـ ٣٦١ وظيفة وفقا لجدول مواعيد المحاكمات وإجراءات الاستئناف. وباستخدام عملية الاستعراض المقارن، يتم تحديد الموظفين الذين تقرر إنهاء وظائفهم وفقا لعملية التقليص، وتُوفَّق تواريخ انتهاء صلاحية عقود الموظفين مع تواريخ إلغاء وظائفهم. وقد اكتملت في عام ٢٠١٣ عملية الاستعراض المقارن الرامية إلى تقليص عدد الوظائف في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وأعلن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه يعتبر عملية تقليص وظائف المحكمة ''ممارسة مثلى في مجال قيادة عمليات التغيير''.

٤٦ - ومن أجل كفالة استمرار تقديم الدعم العالي الجودة إلى الأنشطة القضائية في خضم عملية التقليص، فإن جميع أقسام قلم المحكمة مستمرة في توحيد العمليات وتبسيطها. وفي

١ آذار/مارس ٢٠١٤، دُمجت خمسة أقسام سابقة لتصبح أربعة أقسام. ويتألف قسم خدمات دعم المحكمة الجديد من وحدة عمليات قاعة المحكمة، وقسم المجني عليهم والشهود، ومكتب المعونة القانونية والدفاع.

جيم - ميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

٤٧ - عملت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وآلية تصريف الأعمال المتبقية معا من أجل إعداد ميزانياتها لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وتعكس هذه الميزانيات توزيع المهام بين المؤسسات الثلاث، بما يحقق أقصى قدر ممكن من وفورات الحجم وتقديم الدعم الكامل في الوقت ذاته للآلية ولكل من المحكمتين أثناء تقليص عدد موظفيهما.

ثامناً - الدعم المقدم إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الدوليتين

ألف - لمحة عامة عن الأنشطة ذات الصلة بالآلية

٤٨ - قدمت جميع أقسام قلم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة الدعم إلى الآلية حسب الاقتضاء خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من خلال طائفة متنوعة من العمليات، شملت استقدام الموظفين والاتصالات والدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات وإدارة قلم المحكمة. وتولى قلم المحكمة تقديم خدمات الدعم القضائي إلى فرع لاهاي من الآلية، وشملت تلك الخدمات تقديم المساعدة في مجالات إدارة المحاكم، والخدمات اللغوية، وخدمات الاحتجاز، وخدمات دعم الشهود.

باء - نقل المهام من المحكمة إلى الآلية

٤٩ - في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، نقلت المحكمة مهمة إدارة السجلات والمحفوظات إلى الآلية. وتولى قسم المحفوظات والسجلات التابع لقلم الآلية المسؤولية عن مستودعات حفظ السجلات المركزية للمحكمة التي كانت تضم في ذلك الوقت حوالي ٧٠٠ متر طولي من السجلات غير القضائية من جميع أجهزة المحكمة. وتتضمن نفس المستودعات حاليا نحو ٥٠٠ متر طولي من السجلات، نظرا لأن بعض السجلات دُمرت خلال فترة السنتين الفاصلة بسبب انقضاء فترات الاحتفاظ بها.

٥٠ - وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، وفقا للترتيبات الانتقالية المرفقة بالقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، نقلت المحكمة إلى الآلية بعض المهام القضائية ومهام الادعاء ومهام أخرى مسندة إليها، بما في ذلك الإشراف على تنفيذ الأحكام وطلبات المساعدة من السلطات الوطنية وحماية

المجني عليهم والشهود في القضايا المنتهية، وفي الحالات التي يكون فيها لأحد الشهود أهمية فيما يتصل بالأنشطة القضائية للمحكمة والآلية على حد سواء.

جيم - الإطار التنظيمي للآلية

٥١ - واصل كل من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا مساعدة الآلية على صياغة إطارها التنظيمي لتقديم الخدمات القضائية. وكفلت مشاركة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على نطاق واسع في عملية الصياغة أن تسجل وثائق الآلية ذات الصلة الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على مدى ٢٠ عاماً، إلى جانب الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

دال - أماكن العمل والاتفاق مع الدولة المضيفة

٥٢ - يقضي النظام الأساسي للآلية، الوارد في المرفق الأول من قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠) أن يكون مقر فرعي الآلية في لاهاي وأروشا. ومن أجل تحقيق وفورات في التكاليف وأقصى قدر من الكفاءة، يتقاسم فرعَا الآلية مكاني العمل مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وقّعت الأمم المتحدة وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة اتفاقا بشأن مقر الآلية في أروشا. ودخل الاتفاق حيز النفاذ في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وهو اتفاق يسري أيضا على محكمة رواندا. ومن المتوقع أن يبرم في وقت قريب اتفاق بين هولندا والأمم المتحدة بشأن مقر الآلية في لاهاي. وإثر دخول الاتفاق حيز النفاذ، ستطبق أحكامه على المحكمة مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال. وسيظل الاتفاق المبرم بين المحكمة والدولة المضيفة ساريا بشكل مؤقت على فرع الآلية في لاهاي إلى أن يبرم اتفاق المقر المذكور.

هاء - نظام أمن المعلومات الخاص بسجلات المحكمة والآلية والاطلاع عليها

٥٣ - يضطلع قلم المحكمة بدور رائد في وضع وتنفيذ سياسات المحكمة لحفظ السجلات. ومنذ صدور نشرة الأمين العام ST/SGB/2012/3 المعنونة ”المحاكم الجنائية الدولية: حساسية المعلومات وتصنيفها وتداولها والاطلاع عليها“، أتاح كل من قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية ومكتب رئيس قلم المحكمة التدريب لموظفين معينين من المحكمة. والهدف من ذلك هو ضمان كفاءة وفعالية تنفيذ السياسة العامة. وتحقيقا لتلك الغاية، يتولى هذا القسم

أيضا قيادة عملية تحديد تصنيفات مناسبة لسجلات المحكمة، وتوجيه عمليتي تنقيح وتحديث الجداول الزمنية الحالية التي وضعتها المحكمة للاحتفاظ بالسجلات الإدارية.

٥٤ - ويتعاون قسم المحفوظات والسجلات مع قسم خدمات تكنولوجيا المعلومات ومكاتب أخرى تابعة للمحكمة لوضع سياسة تخزين احتياطي لتكنولوجيا المعلومات، ويتولى قيادة تنفيذ خطة المحكمة للتصدي للطوارئ والاستجابة لها فيما يتعلق بالسجلات المادية. وقد أعد القسم وثائق توجيهية وأتاح التدريب لموظفين معينين تابعين للمحكمة، ويتولى تنسيق شراء المعدات والخدمات المتخصصة اللازمة لتمكين المحكمة من مواجهة أي حالة طوارئ تؤثر على السجلات المادية والمحفوظات والتعافي منها.

واو - إعداد سجلات رقمية لنقلها إلى الآلية

٥٥ - تواصل المحكمة إعداد سجلاتها الرقمية والمطبوعة لنقلها إلى الآلية. وهذا الإعداد يشمل إجراءات ستتخذها مكاتب معينة في المحكمة قبل الإغلاق وعمليات مراجعة للمجموعات الرئيسية للسجلات الرقمية والمادية لتحسين نوعية فهارسها، مما يضمن سهولة الاطلاع عليها واستعمالها في المستقبل.

٥٦ - وفي إطار دعم هذه الجهود، وفر قسم المحفوظات والسجلات التدريب وأعد مبادئ توجيهية ليضمن، إلى أقصى حد ممكن، إعداد سجلات المحكمة وفقا للمعايير الواجبة التطبيق. ويشمل التدريب إحاطات تنفيذية مقدمة إلى المسؤولين الإداريين للمحكمة ودورات تدريبية مدتها نصف يوم للموظفين المعينين الذين سيتولون تفاصيل عملية إعداد السجلات ونقلها. وقد نفذ التدريب الأولي في آذار/مارس ٢٠١٤، وستُوفر دورات منتظمة في المستقبل.

زاي - الدعم الإداري المقدم إلى الآلية

٥٧ - تنص ميزانية الآلية على أن تُقدم خدمات الدعم الإداري إلى كل من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وبناء على ذلك أخذت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تعمل بتعاون وثيق مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لضمان توافر الخدمات الإدارية الفعالة لفرعي الآلية معاً طوال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٥٨ - ويواصل قسم الموارد البشرية في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إدارة جميع عمليات الاستقدام لملء الوظائف الفنية في الآلية باستخدام نظام إنسبيرا. وحتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤، أدت عمليات الاستقدام في كلا الفرعين إلى شغل ١٢٠ وظيفة على النحو التالي:

٣٤ وظيفة في مكتب المدعي العام و ٨٦ في قلم المحكمة، بما في ذلك استقدام عدد صغير من الموظفين للعمل في دوائر الآلية والمساعدة في العمل القضائي المتواصل.

٥٩ - ومن ضمن موظفي الآلية مواطنون من ٤٦ دولة هي: إسبانيا، وألبانيا، وألمانيا، وإيطاليا، وباكستان، وبلجيكا، وبلغاريا، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والدانمرك، ورواندا، وزمبابوي، والسنغال، والسودان، والسويد، وصربيا، والصين، وفرنسا، وفيجي، وقبرص، والاتحاد الروسي، وأستراليا، والكاميرون، وكرواتيا، وكندا، وكولومبيا، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، وليبريا، ومالي، وماليزيا، وملاوي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيوزيلندا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، كان هناك نحو ٨٨ في المائة من موظفي المحكمتين الحاليين أو السابقين. وتشكل الإناث ٥٦ في المائة من الموظفين الفنيين - وهي نسبة تتجاوز أهداف المساواة بين الجنسين التي حددها الأمين العام، وتفوق معدل ٤٢ في المائة على مستوى الأمم المتحدة، وتشكل الإناث ٥٣ في المائة من مجموع الموظفين. وإضافة إلى ذلك عينت الآلية مسؤول تنسيق معنيا بالشؤون الجنسانية والتحرش الجنسي.

٦٠ - وكرست الدوائر المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا قدرا كبيرا من الوقت والجهد لوضع اقتراحات بشأن نظم الآلية لتكنولوجيا المعلومات وهيكلها الأساسي. وعمل قسما الشؤون المالية في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على تحديد الممارسات والأساليب المتبعة للترتيبات المحاسبية والمالية للآلية. وحدد قسما الخدمات العامة حيزا مكتبيا مناسبا لموظفي الآلية وهما يقدمان حاليا خدمات تتعلق بالسفر والتأشيرات والبريد والنقل.

٦١ - وما زالت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تقدم خدمات الدعم الإداري لفرع الآلية في لاهاي. وسيتيح استخدام موظفي المحكمة الحاليين والاستفادة من مواردها المجال لفرع الآلية في لاهاي ليعمل بكفاءة ويخفض إلى أدنى مستوى احتياجات تمويل الموظفين ومصروفات التشغيل العامة.

تاسعا - إرث المحكمة وبناء القدرات

٦٢ - عقدت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، في إطار سلسلة متواضعة من المناسبات المنظمة للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإنشائها، مؤتمراً في سراييفو مدته يومان في

٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر للنظر في جوانب من إرثها في يوغوسلافيا السابقة. وعقد المؤتمر برعاية مشتركة من الاتحاد الأوروبي وحكومات كل من جمهورية كوريا وسويسرا ولكسمبرغ وهولندا، بالإضافة إلى مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح. وركز على مجموعة متنوعة من المواضيع، بما فيها الإنجازات الشاملة للمحكمة والتحديات التي واجهتها، وإسهامها في تعزيز سيادة القانون في المنطقة. وناقش المشاركون أيضا إمكانية اطلاع شعب يوغوسلافيا السابقة على وثائق المحكمة ومواد أخرى.

٦٣ - وقد واصلت المحكمة العمل مع سلطات محلية وشركاء دوليين بشأن إقامة مراكز للمعلومات في منطقة يوغوسلافيا السابقة. وفي إطار تلك الجهود، عقد في سراييفو في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر اجتماع للفريق العامل المعني بإنشاء مراكز للمعلومات، أكدت فيه السلطات المحلية دعمها لإنشاء مركزين في البوسنة والهرسك، أحدهما في سراييفو والآخر في بانيا لوكا.

٦٤ - وإضافة إلى ذلك، أكدت السلطات الكرواتية للمحكمة أنها مهتمة بالمشاركة في مشروع مركز المعلومات. وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، أبدى ممثلون عن حكومة صربيا اهتمامهم بإنشاء مركز للمعلومات في بلغراد. وتعتزم المحكمة الاجتماع قريبا بممثلين صربيين لمناقشة طرائق إنشاء مركز للمعلومات.

٦٥ - ومع تقدم المناقشات حول إقامة مراكز المعلومات، تبين بالفعل أن توفير الدعم المالي الكافي هو أمر بالغ الأهمية لنجاح المراكز؛ وبناء على ذلك تطلب المحكمة إلى المجتمع الدولي أن يقدم الدعم للمشروع بتخصيص الأموال اللازمة لذلك.

عاشرا - خاتمة

٦٦ - لقد أنجزت المحكمة الآن جميع القضايا المعروضة عليها تقريباً؛ وبقي أقل من عشر محاكمات وطعون تتعلق بآخر ٢٠ شخصاً من المدعى عليهم والمستأنفين، من أصل ١٦١ متهماً. ويشكل الإنجاز شبه التام لعمل المحكمة، والمساءلة الكاملة لجميع الأفراد الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام، رمزين ساطعين لعزم المجتمع الدولي وضع حد للإفلات من العقاب والتزامه بسيادة القانون.

٦٧ - ويعود جُل الفضل في إنجازات المحكمة إلى العمل الدؤوب الذي يقوم به القضاة والموظفون وأعضاء النيابة العامة ومحامو الدفاع. غير أن هذه الإنجازات تستند في الأساس إلى دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بنطاقه الأوسع. فعلى وجه الخصوص، تستفيد المحكمة من

المساعدة المقدمة من كل من مجلس الأمن ومكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى والحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات عبر الوطنية والجهات المؤيدة الأخرى.

٦٨ - وما زالت التحديات قائمة في الوقت الذي تستكمل فيه المحكمة آخر إجراءاتها القضائية. ومع أنها بذلت كل الجهود الممكنة لتفادي حدوث تأخير، فقد تغير الموعد المتوقع لإصدار أحد أحكام الاستئناف. وستواصل المحكمة بذل وُسعها للحفاظ على مواعيدها المستهدفة للإنجاز، والتقليل إلى أدنى حد من أية حالات تأخير. غير أنه ينبغي ألا تُخفي هذه الانتكاسة ما أحرزته المحكمة من نجاحات باهرة وما قدمته من مساهمات رائدة في وضع قانون جنائي دولي موضوعي وإجرائي، مع دعم الجهود المبذولة لتطبيق حكم القانون في يوغوسلافيا السابقة في نفس الوقت.

المرفق الثاني

تقرير سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المقدم إلى مجلس الأمن عملا بأحكام الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)

المحتويات

الصفحة

أولا – لمحة عامة ٢٢

ثانيا – إنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف ٢٤

ألف – لمحة عامة عن التحديات المستمرة ٢٤

باء – آخر المستجدات بشأن التقدم المحرز في المحاكمات ٢٥

١ – قضية شيشيلي ٢٥

٢ – قضية كاراجيتش ٢٥

٣ – قضية ملاديتش ٢٦

٤ – قضية هاديتش ٢٧

جيم – آخر المستجدات بشأن التقدم المحرز في الاستئناف والعمل الذي تقوم به شعبة الاستئناف ٢٨

ثالثاً – تعاون الدول مع مكتب المدعي العام ٢٩

ألف – التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة ومكتب المدعي العام ٢٩

١ – التعاون بين صربيا ومكتب المدعي العام ٣٠

٢ – التعاون بين كرواتيا ومكتب المدعي العام ٣٠

٣ – التعاون بين البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام ٣١

٤ – التعاون بين دول ومنظمات أخرى ومكتب المدعي العام ٣١

رابعًا – الانتقال من المحكمة إلى الملاحقات القضائية الوطنية في جرائم الحرب ٣١

ألف – التحديات التي تواجه تحقيق المساءلة عن جرائم الحرب في البوسنة والهرسك ٣٢

١ – ملفات التحقيقات التي أحالها مكتب المدعي العام إلى البوسنة والهرسك ٣٢

٢ – استراتيجية البوسنة والهرسك الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب ٣٣

٣ – الملاحقة القضائية في قضايا العنف الجنسي ٣٤

٤ – حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية مكتوف/داميانوفيتش ٣٤

باء – التحقيق في حالات المفقودين والتعرف عليهم ٣٥

جيم – التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة في التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بجرائم الحرب ٣٦

دال – الدعم الذي يقدمه مكتب المدعي العام للملاحقات القضائية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب ٣٦

١ – الاطّلاع على المعلومات المسجلة في قواعد بيانات مكتب المدعي العام وفي سجلات قضايا المحكمة ٣٧

٢ – مشروع التدريب المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة ٣٧

٣ – ورقة تسجيل ممارسات المحكمة في مجال مقاضاة العنف الجنسي، والمشاريع الأخرى المتعلقة بإرث المحكمة ٣٨

٤ – التدريب على الصعيد الإقليمي ٣٩

٥ – أنشطة التوعية على الصعيد الإقليمي ٣٩

خامسا – بناء القدرات الوطنية على الصعيد العالمي ٣٩

سادسا – تخفيض عدد الوظائف ٤٠

ألف – تخفيض عدد الوظائف في مكتب المدعي العام ودعم موظفي المكتب في عمليات التحول الوظيفي ٤٠

باء – دعم الآلية وتقاسم الموارد معها (فرع لاهاي) ٤١

سابعا – الخاتمة ٤١

أولا - لمحة عامة

١ - يقدم المدعي العام هذا التقرير الحادي والعشرين عن استراتيجية الإنجاز عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، وهو تقرير يغطي ما حدث من تطورات في الفترة الممتدة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤.

٢ - وأثناء هذه الفترة، واصل مكتب المدعي العام التركيز على ضمان أن تسير المحاكمات المتبقية بسرعة، وأن تستعد شعبة الاستئناف فعلاً للتعامل مع الحجم الكبير لعمل الاستئناف الجاري والمتوقع للمستقبل، على الرغم من ازدياد حدة تناقص عدد الموظفين. وفي نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، ما زالت هناك أربع قضايا في مرحلة المحاكمة. وبعد الانتهاء من عرض أدلة الدفاع في قضية كاراجيتش، شرعت الأطراف الآن في إعداد مذكراتها النهائية للمحاكمات. وفي قضيتي ملاديتش وهاديتش، تقرر أن يبدأ عرض أدلة الدفاع في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٤ و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤، على التوالي. وما زال شيشيلي ينتظر صدور الحكم على مستوى الدائرة الابتدائية. وأثناء هذه الفترة المشمولة بالتقرير، صدر حكمان استئنافيان في قضيتي (شاينوفيتش وآخرون، وجورجيتش). ولا تزال هناك خمس قضايا في مرحلة الاستئناف (بوبوفيتش وآخرون، وتوليمير، وستانيشيتش وجوبليانين، وبرليتش وآخرون، وستانيشيتش وسيماتوفيتش).

٣ - ويعرب المدعي العام عن الارتياح لمستوى التعاون بين مكتب المدعي العام والسلطات في كل من البوسنة والهرسك، وصربيا، وكرواتيا، ويلاحظ الجهود المبذولة لتحسين مستوى التعاون بين هذه البلدان التي كانت جزءا من يوغوسلافيا السابقة. وفي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أُبرم بروتوكول بشأن التعاون في مقاضاة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية بين مكتبي المدعين العامين في البوسنة والهرسك والجبل الأسود. وهذا البروتوكول هو آخر اتفاق من أصل عدد من اتفاقات التعاون التي أبرمت على المستوى الإقليمي في مجال التحقيقات في جرائم الحرب. وقد أُبرمت بالفعل بروتوكولات مماثلة بشأن تبادل الأدلة والمعلومات بين مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك ونظيريه الصربي والكرواتي. وسيواصل المدعي العام عن كثب متابعة ما يحدث في المنطقة من تطورات ذات صلة بالتعاون. ويشجع السلطات المختصة على ترجمة الالتزامات الواردة في البروتوكولات إلى نتائج ملموسة، وذلك، مثلاً، بإصدار لوائح اتهام تستند إلى مواد الإثبات المتبادلة عملا بالبروتوكول.

٤ - لا يزال تجهيز قضايا جرائم الحرب من جانب المؤسسات الوطنية في يوغوسلافيا السابقة، ولا سيما في البوسنة والهرسك، مجال الاهتمام الرئيسي للمدعي العام. وخلال

الفترة المشمولة بهذا التقرير، وبعد جولة أخرى من المشاورات المتعمقة مع مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك، أعرب المدعي العام عن عدم رضاه عن التقدم المحدود جدا المحرز في قضايا الفئة الثانية التي أحالها مكتب المدعي العام إلى البوسنة والهرسك. ولا يزال بطء التقدم المحرز فيما يتعلق بالتحقيق والملاحقة القضائية في قضايا جرائم الحرب الأخرى، ولا سيما قضايا العنف الجنسي، يشكل مصدرا للقلق أيضا. و لم يُحرَز سوى تقدم طفيف في الكثير من القضايا المحالة من محكمة الدولة في البوسنة والهرسك إلى السلطات على مستوى الكيانين، ومن الواضح أن سلطات البوسنة والهرسك لن تتمكن من الوفاء بالموعد النهائي في نهاية عام ٢٠١٥ المحدد في الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب من أجل إنجاز أكثر القضايا تعقيدا.

٥ - ولا يزال مكتب المدعي العام يواصل جهوده الرامية إلى نقل الخبرات والمعلومات إلى السلطات الوطنية من أجل وضع تدابير لبناء القدرات في يوغوسلافيا السابقة. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، استمر مشروع التدريب المشترك للاتحاد الأوروبي/المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لصالح لمدعين العامين الوطنيين والمهنيين الشبان من يوغوسلافيا السابقة في تيسير الاتصالات بين مكتب المدعي العام والسلطات الإقليمية، فضلا عن توفير التدريب للمحامين الشبان فيما يتعلق بأفضل ممارسات مكتب المدعي العام.

٦ - وبالإضافة إلى ذلك، وفي حدود الموارد المتاحة، ينظر مكتب المدعي العام في سبل إضافية كفيلة بوضع تدابير من أجل بناء القدرات الوطنية للتعامل مع قضايا جرائم الحرب، بما في ذلك عن طريق تقييم وتحليل وتوثيق الدروس الرئيسية المستفادة من خبرته في التحقيقات والملاحقات القضائية في قضايا جرائم الحرب طوال السنوات الـ ٢١ الماضية. وعلى وجه الخصوص، فالمكتب بصدد إنجاز الإصدار الأول من ورقة بحثية كبيرة تتعلق بالدروس المستفادة في التحقيقات والملاحقات القضائية بشأن جرائم العنف الجنسي ذات الصلة بالنزاع. وهو أيضا بصدد توثيق الإجراءات المتبعة والدروس المستفادة فيما يتعلق بتعقب الفارين من العدالة، فضلا عن عدد من المواضيع الأخرى المثيرة للاهتمام.

٧ - واستمر مكتب المدعي العام في مساعدة المسؤولين والموظفين في الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية على نقل المهام وفقا للترتيبات الانتقالية التي نص عليها مجلس الأمن.

ثانيا – إنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف

ألف – لمحة عامة عن التحديات المستمرة

٨ – تتزايد ضغوط عبء العمل الواقعة على مكتب المدعي العام مع استمرار تناقص عدد الموظفين، وفي الوقت نفسه يتعامل الموظفون مع بعض من أعقد وأهم القضايا التي تنظر فيها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد بلغت إجراءات المحاكمة المتبقية مرحلة متقدمة، حيث من المقرر أن تتم المرافعات الختامية في قضية كاراجيتش في نهاية أيلول/سبتمبر، والبدء في عرض أدلة الدفاع في قضيتة ملاديتش في منتصف أيار/مايو، وفي قضية هاجيتش في نهاية حزيران/يونيه. ويتولى مكتب المدعي العام أيضا إدارة العمل الناجم عن دعاوى الاستئناف المتبقية، التي هي في مراحل مختلفة من عملية الاستئناف، بالإضافة إلى الدعم النشط للآلية وتقاسم الموارد معها. ويمارس مكتب المدعي العام أيضا أعمالا تتعلق بإرث المحكمة من أجل تعزيز زيادة بناء القدرات الوطنية فيما يتعلق بقضايا جرائم الحرب.

٩ – ولا يزال مكتب المدعي العام ينفق موارد من أجل ضمان التقيد بقرارات الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف التي تأذن للمتهمين بالاطلاع على المواد السرية في القضايا ذات الصلة بهم. وتدعو الحاجة إلى مواصلة استعراض إمكانية الاطلاع على الوثائق السرية فيما يتعلق بقضايا كاراجيتش وملاديتش وبوبوفيتش وستانيشيتش وسيماتوفيتش، بما في ذلك استعراض المحاضر والملفات والقرارات السرية في هذه القضايا، فضلا عن تقديم إشعارات دورية تفيد بالامتثال لأوامر السماح بالاطلاع للمدة التي تستغرقها القضايا.

١٠ – ويؤدي استمرار تناقص عدد الموظفين إلى إثقال كواهل الموظفين الباقين بأعباء متزايدة، مع استمرارهم في الوفاء بالعديد من المطالب المتنافسة لعمل مكتب المدعي العام، من خلال القيام بمهام متعددة. وكما لوحظ في الفترات المشمولة بالتقارير السابقة، فهناك حاجة إلى إيجاد حلول إضافية لإعطاء الموظفين حوافز للبقاء حتى الانتهاء من عملهم. وفي الوقت نفسه، يقر مكتب المدعي العام بأهمية دعم موظفيه المخلصين في الانتقال الوظيفي الوشيك الذي سيمرون به. ويعكف مكتب المدعي العام حاليا على تحديد فرص للتدريب والربط الشبكي، فضلا عن مبادرات أخرى يمكن أن تساعد موظفيه الذين يواجهون الانتقال الوظيفي.

باء - آخر المستجدات بشأن التقدم المحرز في المحاكمات

١ - قضية شيشيلي

١١ - الموعد المتوقع لإصدار الحكم الابتدائي في قضية شيشيلي في الوقت الراهن غير واضح، بعد تنحية أحد القضاة في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قررت الدائرة الابتدائية المشكلة حديثا أنه ينبغي أن تستأنف الإجراءات بمجرد أن يُلم القاضي المعين حديثا بسجل القضية. وقد أشار القاضي المعين حديثا، في رأيه المستقل، إلى أنه سيحتاج إلى ''فترة أولية طولها ستة أشهر بعد استئناف النشاط في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤''، للإلمام بسجل القضية، ولكنه أوضح أنه سيعيد النظر في هذا التقدير ''وفقا لمقتضيات المهمة''.

١٢ - وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ قدم شيشلي طعنا على قرار الاستمرار في المحاكمة، طالبا إما الإفراج عنه أو إجراء محاكمة جديدة. وقدم الادعاء ردا على ذلك، ولم تتخذ دائرة الاستئناف قرارها بعدُ.

٢ - قضية كاراجيتش

١٣ - انتهى الدفاع من عرض قضيته في محاكمة كاراجيتش في ١ أيار/مايو ٢٠١٤، عندما أصدرت الدائرة الابتدائية قرارها النهائي بشأن الطلب المتبقي المتصل بأدلة الدفاع. وفي ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤، عندما انتهى آخر شهود الدفاع من الإدلاء بشهادته، كان كاراجيتش قد استخدم ٣٠٨ ساعة من أصل ٣٢٥ ساعة مخصصة له كي يستقي الأدلة من ٢٣٨ شاهدا. وقد اعتمد كاراجيتش بكثرة على الأدلة الخطية عملاً بالقاعدة ٩٢ مكرراً ثانيا، مستخدما بالتالي القليل من الوقت نسبياً للاستجواب الرئيسي. واستخدم الادعاء حوالي ٣٩٨ ساعة لاستجواب شهود النفي، واستخدمت الدائرة حوالي ٦٦ ساعة لاستجواب الشهود وللمسائل الإجرائية والإدارية.

١٤ - وصدر قرار في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٤ برفض طلب مكتب المدعي العام فتح باب المرافعة من جديد في دعواه للسماح بالاستعانة بالأدلة المتاحة مؤخرا بشأن المقابر الجماعية في توماشيكا. وبالمثل رُفض في قرار مؤرخ ٢١ آذار/مارس ٢٠١٤ الطلب الذي قدمه الادعاء لعرض أدلة لدحض أدلة الدفاع فيما يتعلق بوقائع جرى البت فيها. وبناء على ذلك حددت الدائرة الابتدائية في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٤ موعدا أقصاه ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤ لتقديم المذكرات النهائية في محاكمة كاراجيتش. وستبدأ المرافعات الختامية في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

١٥ - ولم تكن هناك أي حالات تأخير أو أي مشاكل رئيسية في الكشف عن الأدلة أو الوصول إلى المعلومات في الفترة المشمولة بهذا التقرير. ويولي فريق المحاكمة الأولوية لعمليات الاستعراض والبحث المستكملة المتعلقة بالكشف عن المعلومات حتى يتسنى إتاحة قدرات البحث لدى مكتب المدعي العام في الوقت المناسب لتلبية احتياجات أفرقة المحاكمات في قضيتي ملاديتش وهاديتش قبل بدء مرافعات الدفاع لكل منهما.

١٦ - وعلى الرغم من أن الإدارة العليا قد كفلت تمديد عقود الموظفين المؤقتين وأعادت تخصيص بعض الموارد من داخل مكتب المدعي العام، ولا سيما من شعبة الاستئناف، فإن تناقص عدد الموظفين لا يزال يزيد من العبء الملقى على عاتق الموظفين المتبقين في فريق محاكمة كاراجيتش. وبالنظر إلى ضيق الجدول الزمني للمذكرة النهائية للمحاكمة والمرافعات الختامية، يعمل أعضاء الفريق ساعات مطولة وهم خاضعون لقيود كبيرة من حيث إمكانية الحصول على الإجازة السنوية.

٣ - قضية ملاديتش

١٧ - استدعى الادعاء آخر شهوده في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وقد اختتم رسميا مرافعته الرئيسية في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، عندما أصدرت الدائرة الابتدائية آخر قراراتها فيما يتعلق بمسائل الأدلة التي لم يبت فيها. وقد استشهد الادعاء بأدلة من ما مجموعه ٣٥٧ شاهدا، واستخدم ٢٠٧,٥ ساعات لعرض الأدلة من ١٦٤ شاهدا في المحكمة، وتلقى أدلة الشهود المتبقين في شكل خطي. واستخدم الدفاع حوالي ٤١٢ ساعة لاستجواب شهود النفي، واستخدمت الدائرة حوالي ١٢٣ ساعة لاستجواب الشهود وللمسائل الإجرائية والإدارية.

١٨ - واستمعت الدائرة الابتدائية في محاكمة ملاديتش إلى بيانات بشأن مدى كفاية أدلة الادعاء عملا بالقاعدة ٩٨ مكررا في ١٧ و ١٨ آذار/مارس ٢٠١٤. وأصدرت قرارها في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤، فقضت بأن الادعاء قدم ما يكفي من الأدلة لإبقاء كل من التهم البالغ عددها إحدى عشرة تهمة الواردة في لائحة الاتهام. وفي ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤، طلب الدفاع التصديق على الطعن المقدم على قرار الدائرة الابتدائية بموجب القاعدة ٩٨ مكررا.

١٩ - وقررت الدائرة الابتدائية أن تبدأ مرافعة الدفاع في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٤. وفي ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، قدم دفاع ملاديتش طلبا عاجلا التمس فيه تأخير موعد بداية مرافعة الدفاع مؤكدا وجود مشاكل تقنية في النظم الحاسوبية للمحكمة عرقلت وما زالت

تعرقل الأعمال التحضيرية للدفاع. وفي ٢ أيار/مايو ٢٠١٤، أصدرت الدائرة قرارا بتأجيل بدء مرافعة الدفاع حتى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٤.

٢٠ - وفي ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤، قدم دفاع ملاديتش قائمة بالشهود الذين يعتزم استدعائهم أثناء مرافعة الدفاع. ويشير الدفاع إلى أنه سيستدعي ٣٣٦ شاهدا، منهم ٣٣٠ شاهدا سيعرضون أدلتهم في المحكمة، فيستخدمون ما يقرب من ٣٠٠ ساعة من وقت الجلسات (ما يقرب من ١٥٠ في المائة من الوقت الذي استخدمه الادعاء). ومع ذلك، ففي مؤتمر ما قبل الدفاع الذي عقد في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٤، منحت الدائرة الابتدائية الدفاع ٢٠٧,٥ ساعات لعرض أدلته، وهو نفس الوقت المتاح للادعاء.

٢١ - ويواصل الادعاء الدعوة إلى إيجاد حلول مبتكرة للتعجيل بإجراءات المحاكمة، ويعمل على استكشاف الإمكانيات المتاحة للاستفادة من محاضر استجواب شهود النفي في المحاكمات السابقة كوسيلة لتوفير الوقت في المحكمة.

٤ - قضية هاديتش

٢٢ - انتهى الادعاء من عرض أدلته في قضية هاديتش في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، مع التنبيه إلى أن شاهدا أخيرا سيُستدعى في وقت لاحق. واستمعت الدائرة الابتدائية في محاكمة هاديتش إلى بيانات بشأن مدى كفاية أدلة الادعاء عملا بالقاعدة ٩٨ مكررا في ١٦ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وفي ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤، أصدرت الدائرة الابتدائية قرارها، برفض طلب الدفاع إصدار حكم بالبراءة بموجب القاعدة ٩٨ مكررا، ورأت أن الادعاء قدم أدلة كافية لإبقاء كل من التهم الواردة في لائحة الاتهام. وفي ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤، استدعى الادعاء شاهده الأخير في قضية هاديتش. وعلى الرغم من بذل الادعاء العناية الواجبة، لم يكن الشاهد متاحا للإدلاء بشهاداته في وقت أبكر.

٢٣ - وعملا بالأمر الصادر عن الدائرة الابتدائية، قدم الدفاع في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٤ بياناته عن الشهود الذين يعتزم استدعاءهم ومستندات الإثبات التي يعتزم استخدامها أثناء المحاكمة. ويبدأ الدفاع عرض الأدلة في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤، بعد أربعة أشهر من صدور القرار بموجب المادة ٩٨ مكررا، وفقا للأمر الصادر عن الدائرة الابتدائية في محاكمة هاديتش في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣.

٢٤ - وعمل الادعاء منذ اختتام مرافعته على الاستعداد لبدء مرافعات الدفاع وإجراء التحضيرات الأولية لتقديم المذكرة النهائية للمحاكمة.

جيم - آخر المستجدات بشأن التقدم المحرز في الاستئناف والعمل الذي تقوم به شعبة الاستئناف

٢٥ - عقدت جلسات الاستئناف في قضية بوبوفيتش وآخرين التي تشمل عدة متهمين في الفترة ما بين ٢ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. واستنادا إلى الجدول الحالي لدعاوى الاستئناف، سيصدر الحكم النهائي في هذه القضية في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٢٦ - وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير أصدرت دائرة الاستئناف حكمها في دعوى الاستئناف المقدمة في قضية ساينوفيتش وآخرين، كما أصدرت حكمها في دعوى استئناف قضية جورجيفتش في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وبذلك اختتمت الإجراءات في القضيتين. وقبلت دائرة الاستئناف جزئيا دعاوى الاستئناف المقدمة من الادعاء فيما يختص بتبرئة أربعة من كبار المسؤولين الصرب من تُهم الاضطهاد على أساس الاعتداءات الجنسية. وقضت بأن هؤلاء المسؤولين يتحملون المسؤولية الجنائية عن الاعتداءات الجنسية، إذ كان بإمكانهم التنبؤ بتلك الجرائم بصورة معقولة في سياق الحملة العنيفة التي شُنت للتشريد القسري لسكان كوسوفو الألبان. غير أن دائرة الاستئناف في قضية ساينوفيتش وآخرين مارست سلطتها التقديرية بعدم إصدار إدانات بتلك الجرائم. وتصحيحا لأخطاء الدائرة الابتدائية، أكدت دائرة الاستئناف في قضية جورجيفتش أن الجرائم الجنسية يجب ألا تعامل معاملة مختلفة عن الجرائم الأخرى لمجرد العنصر الجنسي الذي تنطوي عليه.

٢٧ - وفي ٣ شباط/فبراير ٢٠١٤، قدم الادعاء التماسا طلب فيه أن تعيد دائرة الاستئناف النظر في حكمها الذي أصدرته في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٣، بتبرئة رئيس الأركان السابق للجيش اليوغوسلافي، مومتشيلو بيريشيتش. واستند قرار التبرئة إلى رأي الأغلبية بأن تصرفاته لم تكن ''موجهة على وجه التحديد'' إلى ارتكاب الجرائم التي وقعت في سراييفو وسريبرينيتسا، وبالتالي فإنها لا تستوفي عنصري المساعدة والتحريض. وقدم الادعاء طلبه في ضوء الحكم الاستئنافي الصادر في قضية شاينوفيتش وآخرين، فضلا عن الحكم الاستئنافي الصادر عن المحكمة الخاصة لسيراليون في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في قضية تشارلز تايلور، وخلص كلاهما إلى أن ''التوجيه المحدد'' ليس عنصرا من عناصر المسؤولية عن المساعدة والتحريض، وأن حكم الاستئناف الصادر في قضية بيريشيتش يتعارض بالتالي مع السوابق القضائية السائدة. ورُفض طلب الادعاء في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٤ على أساس أن دائرة الاستئناف لا تملك صلاحية إعادة النظر في أحكامها النهائية.

٢٨ - وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، تم الانتهاء من مذكرات الاستئناف في قضيتي ستانيشيتش وسيماتوفيتش. واستنادا إلى الجدول الزمني الحالي لدعاوى الاستئناف، ستعقد جلسات الاستماع الشفوية في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش في أيلول/سبتمبر، وفي قضية توليمير في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وفي قضية ستانيشيتش وجوبليانين في أوائل عام ٢٠١٥.

٢٩ - وعُلق الجدول الزمني لتقديم مذكرات الاستئناف في قضية برليتش وآخرين التي تشمل عدة متهمين ريثما يتم ترجمة حكم الدائرة الابتدائية إلى اللغة الإنكليزية. وقد أبلغ الادعاء بأن النسخة الانكليزية من المتوقع إنجازها في حزيران/يونيه ٢٠١٤، وهو التاريخ الذي سيُستأنف فيه الجدول الزمني لتقديم مذكرات الاستئناف.

٣٠ - وتواصل شعبة الاستئناف مساعدة أفرقة المحاكمة على تقديم إحاطات بالمسائل القانونية الرئيسية، وصياغة المذكرات النهائية للمحاكمات والبيانات الختامية. وتواصل الشعبة أيضا القيام بعدة مهام أساسية تتصل بالمحاكمات، منها تلخيص القرارات الجوهرية والإجرائية التي تهم أفرقة المحاكمات وإبلاغهم بها، والمساعدة على إدارة برنامج التدريب الداخلي لمكتب المدعي العام، وإدارة الاجتماعات الدورية التي يعقدها المستشارون القانونيون.

ثالثاً - تعاون الدول مع مكتب المدعي العام

٣١ - لا يزال مكتب المدعي العام يعتمد على تعاون الدول معه تعاوناً كاملاً حتى يتمكن من إنجاز ولايته بنجاح، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ألف - التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة ومكتب المدعي العام

٣٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل التعاون مع كل من صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك مرضيا. واجتمع المدعي العام مع مسؤولين في سراييفو في الفترة من ٨ إلى ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، ومن المقرر أن يجتمع مع مسؤولين في بلغراد في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٤. وسيقوم بزيارة كرواتيا في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو لحضور المؤتمر السنوي للمدعين العامين في يوغوسلافيا السابقة الذي يُعقد في بريوني لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك. وبالإضافة إلى ذلك واصل مكتب المدعي العام طوال الفترة المشمولة بالتقرير إجراء حوار مباشر مع السلطات الحكومية والسلطات الأخرى في صربيا وكرواتيا

والبوسنة والهرسك، بما في ذلك مسؤولون في هيئات الادعاء العام الوطنية. وواصل المكتب الميداني التابع لمكتب المدعي العام في سراييفو تيسير عمل المكتب في البوسنة والهرسك، كما واصل المكتب الميداني في بلغراد تيسير العمل في صربيا.

٣٣ - وفي الفترة بين ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ و ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤، أرسل مكتب المدعي العام ٢٤ طلب مساعدة، وجِّه ١٥ طلبا منها إلى البوسنة والهرسك، وأربعة إلى كرواتيا، وثلاثة إلى صربيا. ووجِّه طلبا المساعدة المتبقيان إلى السلطات القضائية وأجهزة إنفاذ القانون في دول أخرى. وقد تلقى مكتب المدعي العام ردودا على جميع طلبات المساعدة المرسلة. وبالنظر إلى أنه من المقرر أن يبدأ الدفاع عن ملاديتش بتقديم الأدلة في ١٩ أيار/مايو، والدفاع عن هاجيتش في ٢٤ حزيران/يونيه، من المتوقع أن يواصل مكتب المدعي العام الاعتماد على التعاون مع صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك في المستقبل.

١ - التعاون بين صربيا ومكتب المدعي العام

٣٤ - تواصل صربيا الاضطلاع بدور هام في ضمان النجاح في إنجاز آخر المحاكمات ودعاوى الاستئناف أمام المحكمة. ويلاحظ مكتب المدعي العام تشكيل حكومة صربية جديدة، ويعرب عن أمله وتوقعه بألا تؤثر أي إعادة تشكيل للمكاتب الحكومية نتيجة لذلك في حسن التعاون الذي توطد بين صربيا ومكتب المدعي العام في الآونة الأخيرة.

٣٥ - ويظل اطلاع مكتب المدعي العام على الوثائق والمحفوظات في صربيا عاملا مهما في إجراءات المحاكمات ودعاوى الاستئناف الجارية أمام المحكمة. وتظهر صربيا عناية مستمرة في معالجة طلبات المساعدة التي يقدمها مكتب المدعي العام، وذلك عن طريق المجلس الوطني للتعاون، وهو الهيئة المركزية المسؤولة عن تيسير هذه المراسلات. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أرسل المكتب ثلاثة طلبات مساعدة إلى صربيا، ولا يوجد في الوقت الحالي أي طلب دون رد.

٢ - التعاون بين كرواتيا ومكتب المدعي العام

٣٦ - يواصل المكتب الاعتماد على تعاون كرواتيا لإنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف بكفاءة. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، وجه المكتب أربعة طلبات مساعدة إلى كرواتيا، ووردت ردود بشأن جميع هذه الطلبات.

٣ - التعاون بين البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام

٣٧ - يواصل المكتب الاعتماد على تعاون البوسنة والهرسك لإنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف بكفاءة. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وجّه المكتب ١٥ طلب مساعدة إلى البوسنة والهرسك، ووردت ردود بشأنها كلها. وردت سلطات البوسنة والهرسك، سواء على مستوى الدولة أو على مستوى الكيانين، بسرعة وبشكلٍ كافٍ على طلبات المكتب المتعلقة بالوثائق وبالاطلاع على المحفوظات الحكومية. وقدمت السلطات أيضاً مساعدة قيِّمة في المسائل المتعلقة بحماية الشهود ويسَّرت مثولهم أمام المحكمة.

٤ - التعاون بين دول ومنظمات أخرى ومكتب المدعي العام

٣٨ - لا يزال التعاون والدعم الذي تقدمه دول غير تابعة ليوغوسلافيا السابقة، وكذلك المنظمات الدولية، ضروريين لإنجاز المحاكمات في القضايا المعروضة على المحكمة بنجاح. ولا يزال المكتب يحتاج إلى المساعدة في الحصول على الوثائق والمعلومات والاتصال بالشهود، وكذلك في المسائل المتعلقة بحماية الشهود، بما في ذلك تغيير أماكن إقامة الشهود. وهناك أيضا حاجة متزايدة للمساعدة في الملاحقة القضائية في قضايا جرائم الحرب المرتَكبة في يوغوسلافيا السابقة.

٣٩ - ويشيد مكتب المدعي العام مجددا بالدعم الذي تلقاه خلال الفترة المشمولة بالتقرير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة ووكالاتها، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا.

٤٠ - ويواصل المجتمع الدولي الاضطلاع بدور هام في تقديم حوافز لدول يوغوسلافيا السابقة لكي تتعاون مع المحكمة. وتظل سياسة الاتحاد الأوروبي التي ترهن إحراز تقدم في طلبات العضوية في الاتحاد بالتعاون التام مع المحكمة، تمثل أداة فعالة لضمان استمرار التعاون مع المحكمة وترسيخ سيادة القانون في يوغوسلافيا السابقة.

رابعًا - الانتقال من المحكمة إلى الملاحقات القضائية الوطنية في جرائم الحرب

٤١ - بينما تقترب المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من إنجاز ولايتها، يظل مكتب المدعي العام ملتزما بتعزيز فعالية الملاحقات القضائية في جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة من خلال المشاركة في الجهود الرامية إلى بناء قدرات نظرائه الوطنيين على مواصلة عملية المساءلة التي بدأتها المحكمة. فالملاحقة القضائية الفعالة لجرائم الحرب التي ارتُكبت خلال

التراعات التي وقعت في يوغوسلافيا السابقة ضرورية لعملية تقصي الحقائق والمصالحة. وتتوقف المساءلة عن هذه الجرائم على نجاح الملاحقات القضائية الوطنية بقدر ما تتوقف على إنجاز المحكمة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين للقضايا الأخيرة بصورة فعالة.

٤٢ - ولئن كان بعض التقدم قد أحرز في الملاحقات القضائية في جرائم الحرب في بلدان يوغوسلافيا السابقة، لا تزال هناك أوجه قصور كبيرة، لا سيما في البوسنة والهرسك.

ألف - التحديات التي تواجه تحقيق المساءلة عن جرائم الحرب في البوسنة والهرسك

٤٣ - لا يسير حاليا تجهيز القضايا المتعلقة بجرائم الحرب في البوسنة والهرسك على نحو مرض، وثمة حاجة إلى قيام جميع المعنيين بالعملية ببذل جهود كبيرة لتصحيح الوضع. ويجب أن يبذل المدعي العام للبوسنة والهرسك المزيد من الجهد لتحقيق الأهداف التي وضعها منذ أمد بعيد. ويأمل المدعي العام بأن تفضي زيادة الدعم المادي المقدم للمؤسسات القضائية على مستوى الكيانين إلى زيادة النشاط في مجال الملاحقة القضائية.

١ - ملفات التحقيقات التي أحالها مكتب المدعي العام إلى البوسنة والهرسك

٤٤ - لم يحرز تقدم يذكر فيما يتعلق بالتحقيق والملاحقة القضائية في ما يسمى قضايا الفئة الثانية (ملفات التحقيق)، التي نقل مكتب المدعي العام آخرها إلى سلطات البوسنة والهرسك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٤٥ - واجتمع المدعي العام خلال زيارته لسراييفو في نيسان/أبريل ٢٠١٤ مع ممثلي مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك وتحقق من أن الادعاء العام لم يتخذ إلا قرارا واحدا أسفر عن إصدار لائحة اتهام واحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من التأكيدات التي قدمت أثناء الاجتماعات السابقة. و لم يتخذ الادعاء العام أي قرارات لإغلاق أو إنجاز تحقيق ما، أو إصدار أي لوائح اتهام أخرى في أيّ من القضايا التي لم يبت فيها بعد. ولا يزال ذلك أمرا عويصا للغاية. ولئن كان مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك يواجه، دون شك، تحديات في الاضطلاع بعمله، فإن هذه التحديات لا تفسر بقاء معظم القضايا قيد التحقيق بعد نحو خمس سنوات من نقل آخر مواد التحقيق إلى البوسنة والهرسك.

٤٦ - وهذه هي المرة الرابعة على التوالي التي يتعين فيها على المدعي العام أن يبلّغ عن تقدم غير مرض فيما يتعلق بقضايا الفئة الثانية. ويدعو المدعي العام مكتب المدعي العام للبوسنة

والهرسك إلى تكريس الوقت الكافي والاهتمام الجدي بهذه القضايا والوفاء بالتزاماته بالبت في مجموع قضايا الفئة الثانية التي لا تزال عالقة.

٢ - استراتيجية البوسنة والهرسك الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب

٤٧ - من الواضح مرة أخرى خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير أن تنفيذ استراتيجية البوسنة والهرسك الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب يواجه تأخيرا كبيرا وأنه لا يزال يتعين إجراء المحاكمات في عدد كبير من القضايا المتراكمة. ويأمل المدعي العام أن تؤدي الزيادة الأخيرة في أعداد موظفي مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، بما في ذلك زيادة عدد المدعين العامين في إدارة جرائم الحرب إلى الضعف تقريبا (من ١٩ إلى ٣٧ موظفا) إلى النهوض بتنفيذ الاستراتيجية في الفترة القادمة.

٤٨ - وانطوت الاستراتيجية التي اعتمدت في عام ٢٠٠٨ على تحديد مواعيد نهائية قاطعة، وهي سبع سنوات لتجهيز أكثر القضايا تعقيدا وأعلاها أولوية، و ١٥ سنة لجميع قضايا جرائم الحرب الأخرى. وقد أبلغ مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك المجلس التوجيهي الذي يرصد تنفيذ الاستراتيجية أنه سيحتاج إلى ثلاث سنوات إضافية، وهي فترة تمتد حتى نهاية عام ٢٠١٨، لإنجاز القضايا المعقدة التي يتناولها حاليا. وقد بلّغ عما مجموعه ٣٥٢ قضية.

٤٩ - ولا تزال حالة قضايا جرائم الحرب المحالة من الدولة إلى المؤسسات القضائية للكيانين حافلة بالمشاكل. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في إحالة القضايا، لا يزال عدد لوائح الاتهام الصادرة عن الكيانين قليلا. وثمة حاجة إلى مواصلة الاهتمام من حيث إتاحة الموارد للتحقيق والملاحقة القضائية في القضايا على مستوى الكيانين.

٥٠ - وبينما لم يتلق مكتب المدعي العام التابع للمحكمة أي طلبات مساعدة من السلطات على مستوى الكيانين فيما يتعلق بقضايا المحكمة الجارية، تلقى مكتب المدعي العام التابع للآلية الدولية لتصريف الأعمال أربعة طلبات في الفترة المشمولة بهذا التقرير. وهذا أمر مشجع إلى حد ما لأنه يشير إلى أن الحلقات الدراسية التي نظمها مكتب المدعي العام للمحكمة في الآونة الأخيرة لتحسين فعالية الوصول إلى مواد المحكمة تؤتي أكلها. بيد أن المدعي العام يشجع الكيانين على الاستفادة من المواد المتاحة بدرجة أكبر بكثير.

٥١ - وفي هذا الصدد، يرحب المدعي العام بالدعم المتعلق بالميزانية الذي يتلقاه قطاع العدل في إطار صك تقديم المساعدة في مرحلة ما قبل الانضمام الذي يموله الاتحاد الأوروبي، والذي يستهدف تعزيز الموارد المتاحة على صعيدي الدولة والكيانين على حد سواء فيما

يتعلق بتجهيز قضايا جرائم الحرب. وينوه المدعي العام أيضا بالجهود التي تبذلها بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في البوسنة والهرسك فيما يتعلق بإنشاء برنامج تدريبي منسق للموظفين القضائيين المستقدمين بهذه الأموال.

٣ - الملاحقة القضائية في قضايا العنف الجنسي

٥٢ - في شباط/فبراير ٢٠١٤، أصدرت بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في البوسنة والهرسك تقريرا بشأن التقدم المحرز والتحديات الماثلة فيما يتعلق بالملاحقة القضائية في جرائم العنف الجنسي المرتبطة بالنزاع في البوسنة والهرسك في الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٣. ويشير التقرير إلى أنه من أصل ما مجموعه ٢٥٦ قضية منجزة من قضايا جرائم الحرب، أنجزت ٣٦ قضية تنطوي على تهم بالعنف الجنسي أمام محكمة البوسنة والهرسك و ٣٠ قضية أمام محاكم الكيانين. وبالإضافة إلى ذلك، يجري النظر في ٣٥ قضية أخرى ويُجرى عدد من التحقيقات في ادعاءات بارتكاب العنف الجنسي.

٥٣ - وبالنظر إلى حجم العنف الجنسي المبلغ عنه الذي حدث أثناء النزاع، واستنادا إلى المناقشات التي جرت مع رابطات الضحايا التي عبرت عن عدم رضاها عن قلة قضايا العنف الجنسي التي أحيلت إلى المحاكم حتى الآن، يحث المدعي العام سلطات البوسنة والهرسك على إيلاء اهتمام خاص لقضايا العنف الجنسي.

٤ - حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية مكتوف/داميانوفيتش

٥٤ - في الفترة المشمولة بهذا التقرير، استمر وجود تحديات في تجهيز قضايا جرائم الحرب نجمت عن قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٣ في قضية مكتوف وداميانوفيتش. فقد قضت المحكمة بأن الحكمين الجنائيين الصادرين عن محكمة البوسنة والهرسك ضد مقدميّ الطلبين إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان يشكلان انتهاكا للمادة ٧ من اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان). ويعزى ذلك إلى أنهما طبقا بأثر رجعي نصوص إصدار الأحكام المأخوذة من القانون الجنائي للبوسنة والهرسك لعام ٢٠٠٣ بدلا من تطبيق النصوص الواجبة التطبيق الواردة في القانون الجنائي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة لعام ١٩٧٦، التي تضمنت أحكاما أكثر تساهلا في بعض النواحي. ومنذ ذلك الحين، قام عدد آخر من الأفراد، الذين أدينوا أيضا بارتكاب جرائم حرب بموجب قانون البوسنة والهرسك لعام ٢٠٠٣، بعرض قضيتهم على المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، التي أكدت أن الأحكام الصادرة بحقهم تنتهك أيضا الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وأُبطلت أحكام دوائر

الاستئناف الصادرة في جميع هذه القضايا، بما في ذلك في القضايا التي أدين فيها أفراد بتهمتي الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، مما أدى إلى إطلاق سراح المدانين عندما عُلقت الأحكام الصادرة بحقهم. وتسببت هذه النتائج المثيرة للجدل بإثارة احتجاج قوي ضمن مجتمعات الضحايا المتضررة من الجرائم ذات الصلة.

٥٥ - وأعادت محكمة البوسنة والهرسك فتح ١٥ قضية وأصدرت حتى الآن أحكاما جديدة في سبع منها (أنفذت منها ثلاثة أحكام). والمدعى عليهم الآخرون ليسوا حاليا في الحبس، إما بسبب عدم فرض عقوبة جديدة أو لأن الأحكام الصادرة بحقهم لم تنفذ بعد. ولم تفرض حتى الآن أي عقوبات على المدعى عليهم الذين أدينوا بارتكاب الإبادة الجماعية. ومن المرجح أن يقوم عدد آخر من الأفراد المدانين بموجب القانون الجنائي لعام ٢٠٠٣ بعرض قضيتهم على المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك.

٥٦ - ويسبّب تنفيذ قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان المشار إليه تحديات تعترض سبيل معالجة جرائم الحرب في البوسنة والهرسك، ويلزم اتخاذ تدابير من أجل استعادة ثقة الضحايا في السلطة القضائية للبوسنة والهرسك.

باء - التحقيق في حالات المفقودين والتعرف عليهم

٥٧ - ما زالت مسألة المفقودين تشكل تحديا. وفي اجتماعات المدعي العام مع رابطات الضحايا، تشدد الأُسر دوما على مسألة الافتقار إلى معلومات عن المفقودين من أفرادها، باعتبارها أهم المسائل المعلقة. وكما ذكر من قبل، من الضروري الإسراع بعملية البحث عن المقابر الجماعية واستخراج الجثث منها وما يعقب ذلك من التعرف على الرفات. فهي عملية أساسية لتحقيق المصالحة في يوغوسلافيا السابقة. فمن الضروري تحديد هوية جميع الضحايا، وهم جميعا يستحقون مراسم دفن تصون كرامتهم. والسلطات في المنطقة مدعوة إلى زيادة التركيز على التحقيق في حالات المفقودين والتعرف عليهم، وتكثيف ما تقوم به من تعاون عبر الحدود، إذا لزم الأمر.

٥٨ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، كان للمساعدة المقدمة من المجتمع الدولي دور أساسي في مساعدة السلطات الوطنية في هذه المهمة الهامة. ومن خلال تقديم المساعدة المالية والمعدات اللازمة لعمليات استخراج الجثث، بما في ذلك الحفارات والثلاجات، ضمن المجتمع الدولي إمكانية استمرار استخراج الجثث من المقابر الجماعية في توماشيتسا، بقيادة اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين والسلطات الوطنية، في ظل ظروف مناسبة. وفي هذا الصدد، يكرر المدعي العام الإعراب عن دعمه الكامل لعمل اللجنة الدولية.

جيم - التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة في التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بجرائم الحرب

٥٩ - شهد التعاون الإقليمي تقدما باعتماد بروتوكول جديد متعلق بتبادل المعلومات والأدلة في قضايا جرائم الحرب بين البوسنة والهرسك والجبل الأسود في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وجاء ذلك في أعقاب التوقيع على بروتوكولات مماثلة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، مع صربيا ومع كرواتيا في حزيران/يونيه ٢٠١٣. ونتيجة البروتوكولات، تم نقل ملفات التحقيق. ومع ذلك لم تُنقل أية لوائح اتهام حتى الآن، كما لم تصدر أي لوائح اتهام بالاستناد إلى مواد التحقيق المنقولة. وبالرغم مما لقيته البروتوكولات من ثناء باعتبارها تحسنا في التعاون الإقليمي، من الصعب الحكم على أي تحسن في هذا المجال دون تحقيق نتائج ملموسة.

٦٠ - وقد استرعت البروتوكولات اهتمام الجمهور في البوسنة والهرسك عندما أصدرت صربيا وكرواتيا أوامر اعتقال دولية ضد مواطني البوسنة والهرسك في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٤. وكان أحد العوامل المحفزة للبروتوكولات هو تفادي إصدار أوامر من هذا القبيل فيما يتعلق بمواطني دولة أخرى، لما ينطوي عليه ذلك الأمر من تهديد للاستقرار في المنطقة. وقد حالت الإجراءات التي اتخذتها البوسنة والهرسك في الوقت المناسب دون أن تصبح أوامر الاعتقال ملزمة للدول الأعضاء في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وينبغي أن تكون القنوات المبينة في البروتوكولات السبيل الرئيسي في المستقبل لإنجاز أي تحقيقات متعلقة بأفراد في الدول الأخرى.

٦١ - ولم تبت المحكمة الدستورية في كرواتيا بعد في الالتماس الذي قدمته حكومة كرواتيا بشأن قانون اعتمدته حكومة كرواتيا السابقة يلغي جميع قرارات الاتهام الصادرة عن السلطات الصربية ضد مواطني كرواتيا. ويمكن أن يُضر القانون، إذا ظل ساري المفعول، بالتعاون الإقليمي بين صربيا وكرواتيا.

دال - الدعم الذي يقدمه مكتب المدعي العام للملاحقات القضائية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب

٦٢ - يواصل مكتب المدعي العام تكثيف الجهود الرامية إلى مساعدة بلدان يوغوسلافيا السابقة على التعامل بنجاح أكبر مع القضايا المتبقية المتعلقة بجرائم الحرب. ويقود الفريق المعني بشؤون الانتقال، في إطار توجيهات المدعي العام، جهود المكتب الرامية إلى تيسير

معالجة القضايا المتعلقة بجرائم الحرب المعروضة على المحاكم المحلية، وذلك من خلال نقل المعلومات والخبرات.

١ - الاطّلاع على المعلومات المسجلة في قواعد بيانات مكتب المدعي العام وفي سجلات قضايا المحكمة

٦٣ - واصل المكتب، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تقديم معلومات لمساعدة الهيئات القضائية الوطنية على مقاضاة مرتكبي الجرائم الناشئة عن النزاع في يوغوسلافيا السابقة.

٦٤ - واعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، تولى فرع لاهاي للآلية المسؤولية عن طلبات المساعدة المتعلقة بالقضايا المنجزة للمحكمة. غير أن مكتب المدعي العام للمحكمة لا يزال يتولى المسؤولية عن طلبات المساعدة المتعلقة بالقضايا الجاري النظر فيها. وواصل موظفو المحكمة تقديم المساعدة إلى موظفي الآلية في التعامل مع طلبات المساعدة. وفي الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، تلقى مكتب المدعي العام للمحكمة أربعة طلبات للمساعدة فيما يتعلق بالقضايا الجاري النظر فيها، ورد اثنان منها من مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك، وطلب واحد من كل من مكتبي المدعي العام لكرواتيا وصربيا. ورد مكتب المدعي العام للمحكمة على جميع هذه الطلبات.

٦٥ - وفي الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، رد مكتب المدعي العام على خمسة طلبات مقدَّمة من السلطات القضائية في المنطقة بموجب القاعدة ٧٥ (حاء)، بخصوص قضايا قيد النظر. وبالإضافة إلى ذلك، تولت الآلية المسؤولية عن تقديم طلبات التماس تعديل تدابير الحماية للقضايا المنجزة عملا بالمادة ٨٦ (حاء) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالآلية.

٢ - مشروع التدريب المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة

٦٦ - ما زال مشروع تدريب المدعين العامين الوطنيين والفنيين الشبان من يوغوسلافيا السابقة المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة يشكل عنصرا محوريا من عناصر استراتيجية المكتب الرامية إلى تعزيز قدرات نظم العدالة الجنائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة على معالجة قضايا جرائم الحرب. وبفضل الحضور المستمر لموظفي المشروع تيسرت الاتصالات بين أفرقة المحاكمات التابعة لمكتب المدعي العام، والسلطات القضائية الإقليمية. وهذا الأمر له أهمية قصوى بالنسبة للقضايا الابتدائية وقضايا الاستئناف التي يجري النظر فيها في المحكمة، وكذلك القضايا المعروضة على المحاكم المحلية.

٦٧ - ويشمل جزء آخر من هذا المشروع استقدام مهنيين قانونيين شبان ملتزمين بالعمل في القضايا المتعلقة بجرائم الحرب من يوغوسلافيا السابقة، للعمل كمتدربين في مكتب المدعي العام في لاهاي. وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، بدأت مجموعة جديدة مكونة من تسعة من المهنيين القانونيين الشبان من البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا فترتهم التدريبية التي تستغرق خمسة أشهر. ومن خلال الاستثمار في تعليم وتدريب هؤلاء المهنيين القانونيين الشبان، ينقل المكتب الخبرات التي يمكن أن تعزز قدرات المؤسسات المحلية من أجل إحراز تقدم في قضايا جرائم الحرب المعروضة عليها.

٦٨ - وأعرب مكتب المدعي العام عن امتنانه للاتحاد الأوروبي لدعمه هذا المشروع المهم جدا، وهو ما يعد اعترافا منه بضرورة بناء القدرات من خلال الاستثمار في تثقيف وتدريب المحامين الشبان من المنطقة. ويقوم الاتحاد الأوروبي والمكتب حاليا بالتفاوض بشأن مواصلة المشروع في عام ٢٠١٥ وما بعده.

٣ - ورقة تسجيل ممارسات المحكمة في مجال مقاضاة العنف الجنسي، والمشاريع الأخرى المتعلقة بإرث المحكمة

٦٩ - يقوم مكتب المدعي العام حاليا بوضع اللمسات الأخيرة على الإصدار الأول لورقة تسجل ممارسات المكتب الفضلى ودروسه المستفادة في مجال مقاضاة جرائم العنف الجنسي، يجري التركيز في صياغتها على بناء القدرات. وعقب إجراء مشاورات مع الموظفين الحاليين والسابقين، والاستفادة من تجميع الوثائق المُعَدة خلال السنوات الـ ٢١ الماضية، والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من محفوظات المكتب، والأساس الذي يستند إليه في نقل المعارف، يعكف فريق من الموظفين على وضع مورد عملي يعكس خبرة المحكمة.

٧٠ - أما الورقات الأخرى المتعلقة بإرث المحكمة فهي أيضا قيد التنفيذ في هذا الوقت، وتغطي مواضيع منها: الدروس المستفادة لدى مكتب المدعي العام في تعقب المتهمين الفارين؛ واستخدام المحادثات التي تم التنصت عليها كأدلة في المحكمة؛ وتطور التحقيقات وسيرها داخل المكتب، بوسائل من بينها استخدام أفرقة خبراء متعددة التخصصات؛ كما تغطي عددا من المواضيع الأخرى ذات الصلة بالتحقيقات والملاحقات القضائية بشأن الجرائم المعقدة. ويأمل المكتب في نشر عدد من هذه الورقات المتعلقة بالإرث خلال فترة السنتين، بقدر ما تسمح به متطلبات العمل للانتهاء من المحاكمات ودعاوى الاستئنافات المتبقية.

٤ - التدريب على الصعيد الإقليمي

٧١ - في ضوء المعارف المكتسبة خلال العقدين الماضيين فيما يتعلق بالتحقيقات والملاحقات القضائية بشأن جرائم الحرب، يشغل مكتب المدعي العام مكانة فريدة تمكنه من توفير التدريب لنظرائه الإقليميين بشأن طائفة من المسائل، بما في ذلك متطلبات إثبات جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية؛ وتنظيم التحقيقات المعقدة في الجرائم الدولية؛ ومواجهة التحديات الخاصة في التحقيقات والملاحقات القضائية بشأن جرائم العنف الجنسي؛ وأساليب إجراء المقابلات مع الشهود؛ وحماية الشهود؛ والصياغة القانونية؛ والاستخدام الكفؤ لتكنولوجيا المعلومات؛ وغير ذلك من المواضيع البالغة الأهمية.

٧٢ - ولكفالة استخدام موارد التدريب في مكتب المدعي العام بطريقة فعالة، وعلى نحو ما ورد في التقارير السابقة، عمم المكتب في العام الماضي تقريرا يقيِّم احتياجات التدريب للموظفين في البوسنة والهرسك العاملين في قضايا جرائم الحرب. وبعد استعراض هذا التقييم، تنظر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وشركاؤها حاليا في مسألة تنفيذ الاستراتيجية المقترحة من أجل تحسين إجراءات المحاكمة الوطنية لجرائم الحرب في البوسنة والهرسك، من خلال إنشاء برنامج تدريب شامل. ويأمل المدعي العام أن تُدمج التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير تقييم احتياجات التدريب في الاستراتيجية الجديدة المقترحة.

٥ - أنشطة التوعية على الصعيد الإقليمي

٧٣ - يدعم مكتب المدعي العام برامج تدريب المدعين العامين المحليين في يوغوسلافيا السابقة ويتبادل المعارف والخبرات من خلال موظفيه القائمين على مختلف مهام التدريب. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، شارك ممثلو المكتب في محاضرات نظمها مشروع التواصل مع الشبان عن طريق إلقاء محاضرات على الطلاب في مواضيع ذات صلة بعمل المحكمة، بما في ذلك مقاضاة جرائم العنف الجنسي، والتحقيقات، ومسائل أخرى.

خامسا - بناء القدرات الوطنية على الصعيد العالمي

٧٤ - بالإضافة إلى عمل مكتب المدعي العام في يوغوسلافيا السابقة، تعاون المكتب بشكل متزايد مع مؤسسات العدالة الوطنية في جميع أرجاء العالم التي تلاحق مرتكبي جرائم الحرب في سياقات ما بعد انتهاء الصراع، أو التي تعمل على تطوير قدرتها على التصدي للنشاط الإجرامي المعقد في ظروف صعبة. ويسعى المكتب إلى كفالة تعميم الدروس المستفادة من عمله وأفضل الممارسات التي تم تطويرها في مجال الملاحقات القضائية الدولية على نطاق

واسع على النظراء الوطنيين العاملين في مختلف قطاعات العدالة الجنائية. وبينما ركز العديد من دورات التدريب وتبادل الخبرات على قضايا جرائم الحرب، فقد سعى المكتب أيضا إلى إثبات أن خبراته المتنوعة قد تكون مفيدة في التحقيق في جرائم أخرى عابرة للحدود الوطنية ومعقدة، بما فيها الإرهاب والجريمة المنظمة، وفي محاكمة مرتكبيها.

٧٥ - وخلال العام الماضي، عمل مكتب المدعي العام بصورة مباشرة مع النظراء الوطنيين من أمريكا الجنوبية، وشمال أفريقيا وشرقها، والشرق الأوسط وأوروبا، كما شارك في عدد من المناسبات الدولية التي استضافها الاتحاد الأوروبي، وإنتربول والرابطة الدولية لأعضاء النيابة العامة، ضمن هيئات أخرى. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، ساعد موظف بالمكتب في برنامج برعاية هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) يتعلق بمحاكمة مرتكبي جرائم العنف الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك، واصل موظفو المكتب الاضطلاع بدور هام في تدريب الموظفين لكي يصبحوا خبراء مدرجين في قائمة الاستجابة السريعة في مجال العدالة للتحقيق في جرائم العنف الجنسي والجنساني في حالات النزاع وما بعد النزاع.

سادسا - تخفيض عدد الوظائف

ألف - تخفيض عدد الوظائف في مكتب المدعي العام ودعم موظفي المكتب في عمليات التحول الوظيفي

٧٦ - في بداية فترة السنتين، كان بمكتب المدعي العام ما مجموعه ١٧٠ موظفا. وتم إلغاء ٢٢ وظيفة في الفترة المشمولة بالتقرير، ليصل المجموع الحالي من الموظفين إلى ١٤٨. ومن بين الوظائف الملغاة في إطار التخفيض ثماني وظائف في مجال التحقيقات أُلغيت عقب اختتام مرافعات الدفاع في قضية كاراجيتش.

٧٧ - ويواصل المكتب دعمه النشط للتدابير الرامية إلى مساعدة الموظفين على اجتياز فترة الانتقال من عملهم في المحكمة إلى الخطوة التالية في حياتهم المهنية. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب دعم التدريب لتمكين موظفيه من أن يصبحوا أعضاء مدرجين في قائمة موظفي الاستجابة السريعة المتاحين للنشر في لجان التحقيق. ودعم المكتب أيضا مبادرات المحكمة الجارية لمساعدة الموظفين من خلال المشورة والمساعدة المهنية التي يقدمها مكتب التحول الوظيفي.

٧٨ - وتحقيقا لهذه الغاية، يقوم مكتب المدعي العام حاليا بوضع استراتيجية مفصلة فيما يتعلق ببرامج التدريب وفرص التواصل الشبكي بين موظفيه. ويوفر المكتب أيضا، في حدود

ضرورات عمله، فرصا لموظفيه للعمل لفترات قصيرة في هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ولا سيما هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية حقوق الإنسان، بشأن المسائل التي يمكنهم الإسهام فيها بخبرات قيِّمة، مثل المساءلة عن الجرائم الدولية.

باء - دعم الآلية وتقاسم الموارد معها (فرع لاهاي)

٧٩ - واصل مكتب المدعي العام في الفترة المشمولة بالتقرير تقديم الدعم وتقاسم الموارد مع مكتب المدعي العام للآلية. واستمر العمل على وجه الخصوص على تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية، بما في ذلك ما يتعلق بطلبات المساعدة الواردة غير المتصلة بالمحاكمات الجارية في المحكمة، والإجراءات المتعلقة بتعديل تدابير حماية الشهود بموجب المادتين ٧٥ (زاي) و (حاء).

سابعا - الخاتمة

٨٠ - ما زال مكتب المدعي العام يركز بشدة على التحدي المتمثل في إنجاز ولايته بنجاح مع ضمان الحفاظ على أعلى معايير العدالة الدولية.

٨١ - وستكون فعالية وكفاءة المحاكمات الوطنية لجرائم الحرب عنصرا بالغ الأهمية في إرث المحكمة. وبالنظر إلى كون المحاكمات الإقليمية لا تزال تكتنفها صعوبات كبيرة، لا سيما في البوسنة والهرسك، سيواصل مكتب المدعي العام التشجيع على إدخال تحسينات كبير في معالجة قضايا جرائم الحرب الوطنية من جانب السلطات في يوغوسلافيا السابقة، وسيواصل وضع تدابير إضافية لبناء القدرات الوطنية للتعامل مع قضايا جرائم الحرب، من خلال وسائل تشمل تقييم وتوثيق الدروس التي استخلصها المكتب وممارساته الفضلى.

٨٢ - وما زال مكتب المدعي العام يشجع تحسين التعاون الإقليمي بشأن مسائل جرائم الحرب.

٨٣ - وحتى يكفل المكتب إنجاز ولايته بنجاح في فترة التقرير المقبل، فإنه سيواصل تخصيص الموارد بمرونة من أجل تحقيق أقصى قدر من الفعالية في إدارة ما تبقى من محاكمات وإجراءات استئناف والتكيف في الوقت ذاته مع تناقص الموظفين وتقلص عددهم. وسيواصل المكتب أيضا دعم مكتب المدعي العام للآلية وتقاسم الموارد معه من أجل كفالة انتقال ناجح لمهامه.

الضميمة الأولى

ألف - الأحكام الابتدائية
من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤ (لكل فرد)

الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	الحكم الابتدائي
لا يوجد			

بـاء - أحكام الاستئناف
من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤ (لكل فرد)

الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	حكم الاستئناف
فلاديمير جورجيفيتش	وزير مساعد في وزارة الداخلية الصربية ورئيس إدارة الأمن العام في وزارة الداخلية	١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧ (مرة أخرى) ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨ (مرة أخرى)	٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ حُكم عليه بالسجن لمدة ١٨ عاما
نيكولا شاينوفيتش	نائب رئيس وزراء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	٣ أيار/مايو ٢٠٠٢	٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ حُكم عليه بالسجن لمدة ١٨ عاما
نيبويشا بافكوفيتش	قائد الجيش الثالث للجيش اليوغوسلافي ورئيس أركانها العامة	٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ حُكم عليه بالسجن لمدة ٢٢ عاما
فلاديمير لازاريفيتش	رئيس الأركان/قائد فيلق بريشتينا للجيش اليوغوسلافي؛ رئيس الأركان/قائد الجيش الثالث للجيش اليوغوسلافي	٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥	٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ حُكم عليه بالسجن لمدة ١٤ عاما
سريتين لوكيتش	رئيس موظفي وزارة الداخلية الصربية المعني بكوسوفو وميتوهيا	٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ ٤ أيار/مايو ٢٠٠٥ (مرة أخرى)	٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ حُكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ عاما

الضميمة الثانية

ألف - الأشخاص قيد المحاكمة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	بدء المحاكمة
فوييسلاف شيشيلي	رئيس الحزب الراديكالي الصربي	٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣	بدأت المحاكمة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧
رادوفان كاراجيتش	رئيس جمهورية صربسكا	٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨	بدأت المحاكمة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩
راتكو ملاديتش	قائد الأركان العامة لجيش صرب البوسنة	٣ حزيران/يونيه ٢٠١١	بدأت المحاكمة في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢
غوران حاجيتش	رئيس مقاطعة سلافونيا وبارانيا وسريم الغربية الصربية المتمتعة بالحكم الذاتي	٢٥ تموز/يوليه ٢٠١١	بدأت المحاكمة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

باء - الأشخاص في مرحلة الاستئناف في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

الاسم	اللقب السابق	تاريخ صدور الحكم الابتدائي
فويادين بوبوفيتش	مقدم، رئيس أمن فيلق درينا بجيش صرب البوسنة	١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠
ليوبيسا بيارا	عقيد، رئيس جهاز الأمن بالأركان العامة لجيش صرب البوسنة	١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠
دراغو نيكوليتش	ملازم ثان، عمل رئيسا لجهاز الأمن في لواء زفورنك، جيش صرب البوسنة	١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠
راديفويي ميليتيي	رئيس العمليات وإدارة التدريب، الأركان العامة لجيش صرب البوسنة	١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠
فينكو باندوريفيتش	مقدم وقائد لواء زفورنك التابع لفيلق درينا، جيش صرب البوسنة	١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠
ميتشو ستانيشيتش	وزير الداخلية، جمهورية صربسكا	٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣
ستويان جوبليانين	رئيس أو قائد المركز الإقليمي للأجهزة الأمنية الذي يشغِّله الصرب، بانيا لوكا	٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣
زدرافكو توليمير	مساعد قائد الاستخبارات والأمن بالأركان العامة، جيش صرب البوسنة	١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢
يادرانكو برليتش*	رئيس جمهورية هرسك - بوسنة الكرواتية	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣
برونو ستويتش*	رئيس وزراة الدفاع لجمهورية هرسك - بوسنة الكرواتية	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣

الاسم	اللقب السابق	تاريخ صدور الحكم الابتدائي
ميليفوي بيتكوفيتش*	نائب القائد العام، مجلس الدفاع الكرواتي	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣
فالينتين تشوريتش*	رئيس إدارة الشرطة العسكرية بمجلس الدفاع الكرواتي	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣
بريسلاف بوشيتش	قائد الشرطة العسكرية بمجلس الدفاع الكرواتي	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣
سلوبودان برالياك	مساعد وزير الدفاع، جمهورية هرسك – بوسنة الكرواتية	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣
فرانكو سيماتوفيتش	قائد وحدة العمليات الخاصة بجهاز أمن الدولة، جمهورية صربيا	٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣ (بُرئت ساحته)
يوفيكا ستانيشيتش	رئيس جهاز أمن الدولة، جمهورية صربيا	٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣ (بُرئت ساحته)

* مُنح هذا الشخص مهلة لتقديم إخطار بالاستئناف.

جيم – الأحكام الابتدائية بتهمة انتهاك حرمة المحكمة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤ (لكل فرد)

الاسم	اللقب السابق	تاريخ المحاكمة بتهمة انتهاك حرمة المحكمة	الحكم الابتدائي
لا يوجد			

دال – أحكام الاستئناف بتهمة انتهاك حرمة المحكمة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ حتى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤ (لكل فرد)

الاسم	اللقب السابق	تاريخ المحاكمة بتهمة انتهاك حرمة المحكمة	حكم الاستئناف
لا يوجد			

الضميمة الثالثة

الإجراءات التي أكملت في الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤

ألف - الأحكام الابتدائية الصادرة في الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤

لا يوجد

باء - الأحكام بتهمة انتهاك حرمة المحكمة الصادرة في الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤

لا يوجد

جيم - الطعون في الأحكام الصادرة في الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤

١ - قضية شاينوفيتش وآخرون IT-05-87-A (٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)

٢ - قضية دورديفيتش IT-05-87/1-A (٢٧ كانون الأول/يناير ٢٠١٤)

دال - الطعون في الأحكام بشأن انتهاك حرمة المحكمة في الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤

لا يوجد

هاء - القرارات التمهيدية النهائية الصادرة لدى الاستئناف في الفترة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤

ملاديتش IT-09-92-Ar73.2 (٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

واو - قرارات إعادة النظر والإحالة وقرارات الاستئناف الأخرى الصادرة في الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤

١ - دليتش IT-04-83-R.1 (١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)

٢ - بيريشيتش IT-04-81-A (٢٠ آذار/مارس ٢٠١٤)

الضميمة الرابعة

الإجراءات الجارية في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤

ألف - القضايا في الدائرة الابتدائية التي لم يُبت فيها حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤

١ - شيشيلي IT-03-67-T

٢ - كاراجيتش IT-95-5/18-T

٣ - ملاديتش IT-09-92-T

٤ - حجيتش IT-04-75-T

باء - قضايا انتهاك حرمة المحكمة التي لم يُبت فيها حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤

لا يوجد

جيم - الطعون التي لم يُبت فيها بشأن الأحكام حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤

١ - بوبوفيتش وآخرون IT-05-88-A

٢ - توليمير IT-05-88/2-A

٣ - ستانيشيتش وجوبليانين IT-08-91-A

٤ - برليتش IT-04-74-A

٥ - ستانيشيتش وسيماتوفيتش IT-03-69-A

دال - الطعون التي لم يُبت فيها في الأحكام بشأن انتهاك حرمة المحكمة حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤

لا يوجد

هاء - القضايا التي لم تصدر بشأنها قرارات تمهيدية حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤

١ - شيشيلي IT-03-67-Ar15bis

٢ - كاراجيتش IT-95-5/18-Ar73.13

واو - قرارات إعادة النظر والإحالة وقرارات الاستئناف الأخرى التي لم تصدر حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤

لا يوجد

الضميمة الخامسة

القرارات والأوامر الصادرة في الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤

١ - العدد الإجمالي للقرارات والأوامر الصادرة من الدوائر الابتدائية: ٩٣

٢ - العدد الإجمالي للقرارات والأوامر الصادرة من دوائر الاستئناف: ٥٩

٣ - العدد الإجمالي للقرارات والأوامر الصادرة من رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة: ٤٥

الضميمة السادسة

الجدول الزمني لمحاكمة القضايا أمام الدوائر الابتدائية ودوائر الاستئناف للمحكمة*

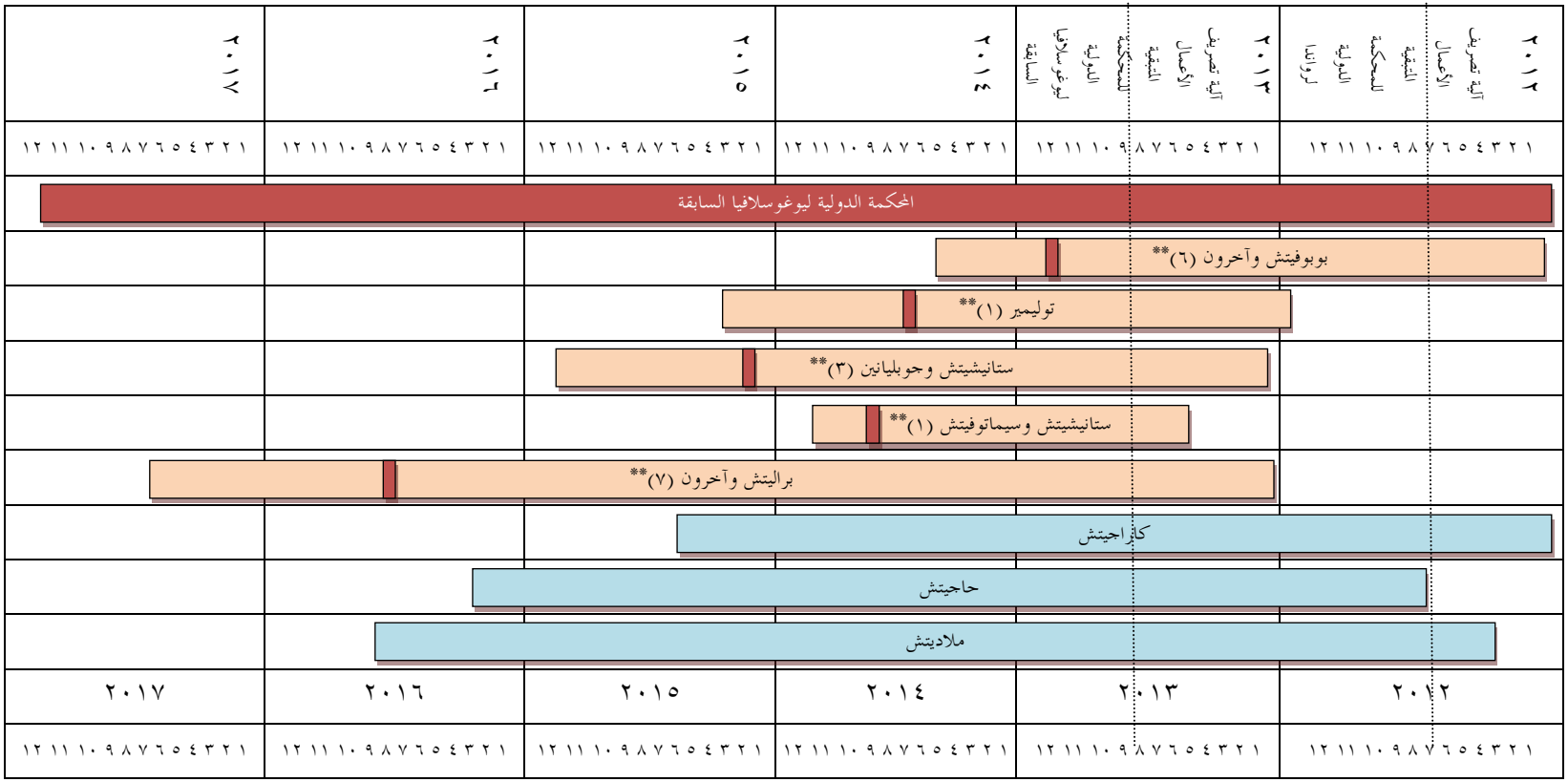

لا تتوافر حاليا تنبؤات فيما يتعلق بموعد إتمام المحاكمة الابتدائية لسيسيلي.

* لا يشمل قضايا انتهاك حرمة المحكمة.

** عدد المتهمين ورافعي دعوى الاستئناف، بما في ذلك الادعاء.

استئناف.

محاكمة ابتدائية.

جلسات الاستماع في إطار الاستئناف.